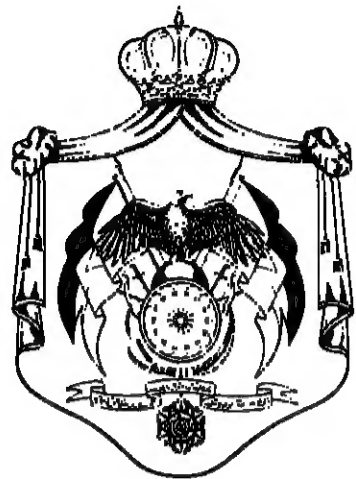


هــ ١٤١٦ هــ



الأميرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأحد ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٤١٩ هـ. الموافق ١٦ آب سنة ١٩٩٨.

العدد : ٤٢٩٧

تصدر عن رئاسة الوزراء

طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية



فهرس العدد

| رقم الصفحة | الموضوع   |
|------------|---|
| ٢٨٥١       | - ممارسة ولي العهد المعظم سلطاته الدستورية.   |
| ٢٨٥٢       | - نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٨ نظام رسوم الطيران المدني.   |
| ٢٨٦٥       | - نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام معالجة قصور الكلى.  |
| ٢٨٦٧       | - نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٩٨ نظام التأمين الصحي لاجضاء نقابة المهندسين.  |
| ٢٨٧٥       | - نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٨ نظام دائرة المختبرات المركزية.  |
| ٢٨٨١       | - نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها.   |
| ٢٨٨٧       | - اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وما ورالهما. |
| ٢٩٠٥       | - اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.          |
| ٢٩١٣       | - اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانيء بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية.                      |
| ٢٩٢١       | - الاستمرار في منح علاوة العقد للمهندسين المعيّنين على حساب المشاريع الرأسمالية.  |
| ٢٩٢١       | - إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور.   |
| ٢٩٢٢       | - تعليمات توزيع ونقل اسطوانات الغاز.  |
| ٢٩٢٧       | - تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٨ تعليمات معدلة للتعليمات التطبيقية للشؤون المالية.   |

هكذا منه الأصل





ب. يستوفى رسم اضافي مقداره (٣٥٪) من الرسم المقرر في البند (أ) من هذه الفقرة وذلك في حالة الهبوط أو الاقلاع ليلا وتحدد فترة الليل بعد نصف ساعة من الغروب وقبل نصف ساعة من الشروق .

ج . يستوفى رسم اضافي مقداره (١٠٪) من الرسم المقرر في البند (أ) من هذه الفقرة وذلك بدل خدمات المراقبة الجوية .

د . يستوفى ما نسبته (٥٠٪) من رسوم الهبوط المقررة في البند (أ) من هذه الفقرة على ما يلي :-

- ١ . طائرات النقل الجوي الداخلي .
- ٢ . الطائرات المروحية التجارية (الهليكوبتر) .
- ٣ . الطائرات التي تقوم بتشغيل رحلات عارضة تقل افواجا سياحية الى المملكة .
- هـ . يستوفى ما نسبته (٣٠٪) من رسوم الهبوط المقررة في البند (أ) من هذه الفقرة على ما يلي :-

- ١ . الطائرات التي تقوم برحلات لاغراض غير تجارية .
- ٢ . الطائرات الاجنبية التي تستخدم لتدريب او اختبار أعضاء طاقم الطائرة العاملين لغرض الحصول على الاجازة او التأهيل او اختبار اجهزة الطائرة ومعدات شريطة الحصول مسبقا على موافقة مدير المطار الخطية .

٣ . طائرات الاشغال الجوية التي تعمل في خدمة الدولة .

ثانيا :- رسوم انتظار الطائرات خارج الحظائر :-

- أ . يستوفى رسم الانتظار بالنسبة للوزن الاعلى المصرح به لاقلاع أي طائرة وفقا لشهادة صلاحيتها للطيران كما يلي :-
- تبقى أول ساعتين من رسم الانتظار ويحصل هذا الرسم عن كل ساعة تالية على النحو التالي :-

عن كل طن ( أو أي جزء منه ) في الساعه ( أو أي جزء منها )

| البيسان                         | فلس | دينار |
|---------------------------------|-----|-------|
| ١ ل ٢٥ طن الاولى من وزن الطائرة | ١٥٠ | ---   |
| ١ ل ٧٥ طن التالية               | ١٠٥ | ---   |
| ما يزيد على مئة طن              | ٠٦٠ | ---   |

على أن لا يقل رسم الانتظار المستوفى في أي حالة عن خمسة عشر دينارا .

- ب . في حال تقديم طلب انتظار الطائرة لمدة تزيد على (٢٢) ساعة يستوفى رسم الانتظار بالنسبة للوزن الاعلى المصرح به لاقلاع أي طائرة وفقا لشهادة صلاحيتها للطيران عن مدة (٢٤) ساعة أو أي جزء منها على الوجه التالي :-

| البيسان                             | فلس | دينار |
|-------------------------------------|-----|-------|
| ١ لطائرة وزنها ٥٧٠٠ كيلو غرام فأقل  | ٠٠٠ | ٢٥    |
| ٢ لطائرة وزنها ٥٧٠١ كيلو غرام فأكثر | ٠٠٠ | ٥٠    |

- ج . تسري التخفيضات المقررة في البندين (د ، هـ) من الفقرة (أولا) من هذه المادة على رسم انتظار الطائرات .

ثالثا :- رسوم ايواء الطائرات داخل الحظائر :-

- أ . يستوفى رسم الايواء بالنسبة للوزن الاعلى المصرح به لاقلاع أي طائرة وفقا لشهادة صلاحيتها للطيران كما يلي :-
- رسم الايواء لمدة (٢٤) ساعة ( أو أي جزء منها ) للطن الواحد ( أو أي جزء منه )

| البيان                          | فلس | دينار |
|---------------------------------|-----|-------|
| ١ ل ٢٥ طن الاولى من وزن الطائرة | ٥٥٠ | ٢     |
| ١ ل ٧٥ طن التالية               | ٥٠٠ | ١     |
| ما يزيد على مئة طن              | ٧٥٠ | —     |

على أن لا يقل رسم الايواء المستوفى في أي حالة عن ثلاثين دينارا.

ب. تسري التخفيضات المقررة في البندين (د، هـ) من الفقرة (أولا) من هذه المادة على رسوم ايواء الطائرات داخل الحظائر.

رابعاً:- رسوم استخدام جسر عبور الركاب:-

أ. يستوفى رسم استخدام جسر عبور الركاب لترحيل المسافرين من الطائرة واليها عن مدة ساعتين (أو أي جزء منها) على الوجه التالي:-

| البيان                     | فلس | دينار |
|----------------------------|-----|-------|
| لطائرة وزنها ٩٠ طن أو أكثر | ٠٠٠ | ٦٠    |
| لطائرة وزنها أقل من ٩٠ طن  | ٠٠٠ | ٤٠    |

ب. يجوز للمدير العام بموجب تعليمات يصدرها تمديد المدة نصف ساعة بعد انقضاء الساعتين وذلك دون رسم إضافي.

خامساً:- باستثناء ما نص عليه في اتفاقيات خاصة بين الحكومة وجهات أخرى يستوفى ما نسبته (٥٠٪) من أصل الرسوم المتحققة وفقاً لأحكام الفقرات (أولاً، ثانياً، ثالثاً ورابعاً) وذلك باستثناء ما نص عليه في البندين (د، هـ) من الفقرة (أولاً) من هذه المادة من الطائرات التي تقوم بالتشغيل إلى مطار العقبة الدولي.

المادة ٤- تحديد رسوم الخدمات الملاحة وفقاً لما يلي:-

يستوفى رسم الخدمات الملاحة الجوية للطائرات التي تعبر الاجواء الاردنية بالنسبة للوزن الاعلى المصرح به لاقلاع أي طائرة وفقاً لشهادة صلاحيتها للطيران كما يلي عن كل طن أو أي جزء منه:-

| البيان                          | فلس | دينار |
|---------------------------------|-----|-------|
| ١ ل ٢٥ طن الاولى من وزن الطائرة | ٧٢٠ | —     |
| ١ ل ٧٥ طن التالية               | ٨٤٠ | —     |
| ما يزيد على مئة طن              | ٩٦٠ | —     |

على أن لا يقل رسم العبور الجوي المستوفى في أي حالة عن ثلاثين دينارا.

المادة ٥- تحدد رسوم خدمات ركاب الترانزيت والبدلات الأخرى كما يلي:-

أ. تحدد رسوم خدمات ركاب الترانزيت بمبلغ (٣٠٥٠٠) ثلاثة دنانير ونصف الدينار عن كل راكب بحيث تحصل من شركات الطيران مباشرة.

ب. تحدد بدلات بيع دليل معلومات الطيران وتعديلاته ومتمماته وفقاً لما يلي:

| الرقم | دليل معلومات الطيران                               | السعر        | السعر        |
|-------|--|--------------|--------------|
|       |  | داخل المملكة | خارج المملكة |
|       |  | بالدينار     | بالدينار     |
| ١-    | دليل معلومات الطيران شاملاً جميع الاجزاء مع الغلاف | ٣٠           | ٤٢           |
| ٢-    | غلاف الدليل  | ١٢           | ١٧           |
| ٣-    | دليل معلومات الطيران شاملاً جميع الاجزاء دون غلاف  | ١٨           | ٢٥           |
| ٤-    | اشتراك سنوي في تعديلات الدليل ومتمماته             | ١٥           | ٢٨           |

هــ ١ منه الأصل

ج. تحدد بدلات بيع التقارير الاحصائية وفقا لما يلي :-

| البيان                           | بالدينار الاردني |
|----------------------------------|------------------|
| ٠١ التقرير الاحصائي / الشهري     | ١٠               |
| ٠٢ التقرير الاحصائي / نصف السنوي | ٢٠               |
| ٠٣ التقرير الاحصائي / السنوي     | ٣٠               |

د. تحدد بدلات بيع اجزاء تعليمات الطيران المدني وتعديلاته وفقا لما يلي :-

| رقم الجزء | اسم الجزء   | بالدينار الاردني |
|-----------|---|------------------|
| ١         | تعريف ومصطلحات  | ٢                |
| ٢         | متطلبات اصدار الاجازات وصلاحياتها                                 | ١٥               |
| ٣         | تعليمات عامة لانواع الطيران كافة                                  | ١٠               |
| ٤         | الصيانة والصيانة الوقائية واعادة البناء والتعديل على قطع الطائرات | ٥                |
| ٥         | ترخيص محطات الصيانة وعملها  | ٥                |
| ٦         | تعليمات الناقل الجوي المنتظم                                      | ١٥               |
| ٧         | الفاحصون المعتمدون  | ٥                |
| ٨         | ترخيص مدارس الطيران وعملها  | ١٠               |
| ٩         | شهادات صلاحية الطائرات  | ٥                |
| ١٠        | ترخيص مدارس الفنيين وعملها  | ١٠               |
| ١١        | تعليمات القفز بالمظلات  | ٥                |
| ١٢        | نقل المواد الخطرة والبضائع على الطائرات                           | ٥                |
| ١٣        | تعليمات الناقل الجوي البارع                                       | ٥                |
| ١٤        | تعليمات الطيران بالمناطيد   | ٥                |
| ١٥        | إدارة تشغيل المطارات  | ٥                |
| ١٦        | المستويات الطبية للطيارين   | ٥                |
| ١٧        | اي جزء جديد   | ١٠               |

هـ. تعفى من دفع البدلات المنصوص عليها في هذه المادة :-

٠١ منظمة الطيران المدني الدولي وهيئاتها .

٠٢ الدول المتعاقدة مع منظمة الطيران المدني الدولية على اساس المعاملة

المثل .

٠٣ اي جهة رسمية يقرر مدير عام سلطة الطيران المدني اعفاؤها .

المادة ٦- تحدد رسوم الاجازات والشهادات التي تصدرها سلطة الطيران المدني وفقا لما يلي :-

أ. رسوم اصدار الاجازات

| الرقم | نوع الرسوم  | الرسم بالدينار الاردنيين | الرسم بالدينار لغير الاردنيين |
|-------|---|--------------------------|-------------------------------|
| ١     | رسم اصدار اجازة طالب طيار                           | ١٥                       | ٢٠                            |
| ٢     | رسم اصدار اجازة طيار خاص                            | ٣٠                       | ٥٠                            |
| ٣     | رسم اصدار اجازة طيار تجاري                          | ٥٠                       | ٧٠                            |
| ٤     | رسم اصدار اجازة طيار خط جوي                         | ١٠٠                      | ١٥٠                           |
| ٥     | رسم اصدار اجازة مدرب طيران                          | ٦٠                       | ١٠٠                           |
| ٦     | رسم تجديد اجازة مدرب طيران                          | ٣٠                       | ٧٠                            |
| ٧     | رسم اصدار اجازة مهندس طيار                          | ٥٠                       | ١٠٠                           |
| ٨     | رسم اصدار اجازة ميكانيكي صيانة طائرات اختصاص هياكل  | ٣٠                       | ٦٠                            |
| ٩     | رسم اصدار اجازة ميكانيكي صيانة طائرات اختصاص محركات | ٣٠                       | ٦٠                            |
| ١٠    | رسم اصدار اجازة مفتش ميكانيكي مخول                  | ٤٠                       | ٥٠                            |
| ١١    | رسم تجديد اجازة مفتش ميكانيكي مخول                  | ٢٠                       | ٢٥                            |
| ١٢    | رسم اصدار اجازة ضابط عمليات جوية                    | ٢٥                       | ٤٠                            |
| ١٣    | رسم اصدار اجازة مدرب ارضي                           | ٤٠                       | ٨٠                            |
| ١٤    | رسم اصدار اجازة مراقب جوي                           | ٢٥                       | ٣٠                            |
| ١٥    | رسم اصدار اجازة فني تلي مطلات                       | ٢٠                       | ٤٠                            |
| ١٦    | رسم اصدار اجازة مظلي                                | ٢٠                       | ٤٠                            |

هـ. ١٧ منه الاصل



|    |   |    |    |
|----|---|----|----|
| ١٧ | رسم اصدار اجازة مدرب مظليين                         | ٢٥ | ٥٠ |
| ١٨ | رسم تجديد اجازة مدرب مظليين                         | ١٠ | ٢٠ |
| ١٩ | رسم اصدار اجازة مؤقته                               | ٢٠ | ٤٠ |
| ٢٠ | رسم اصدار اجازة بدل فاقد                            | ٣٠ | ٥٠ |
| ٢١ | رسم اصدار اجازة بدل ثالث                            | ٢٠ | ٤٠ |
| ٢٢ | رسم اصدار بطاقة عضوية طاقم طائرة أو تجديد لها       | ١٥ | ٢٠ |
| ٢٣ | رسم اصدار شهادة سريان مفعول اجازة اجنبية            | ٢٥ | ٥٠ |
| ٢٤ | رسم اصدار تصريح تشغيل اجهزة الراديو على الطائرة     | ١٠ | ٢٠ |
| ٢٥ | رسم تعديل على الاجازة (تغيير اسم أو عنوان أو غيرها) | ٥  | ١٠ |
| ٢٦ | رسم اصدار اجازة مضيف جوي                            | ٢٠ | ٤٠ |
| ٢٧ | رسم تجديد اجازة مضيف جوي                            | ١٠ | ٢٠ |

ب. رسوم الامتحانات التحريرية والشفوية واطافة اختصاص

| الرقم | نوع الرسوم   | الرسم بالدينار<br>للاردنيين | الرسم بالدينار<br>للاردنيين |
|-------|--|-----------------------------|-----------------------------|
| ١     | رسم امتحان تحريري للطيارين ومهندسي الطيران                             | ١٥                          | ٢٠                          |
| ٢     | رسم اعادة امتحان تحريري للطيارين ومهندسي الطيران                       | ١٠                          | ١٥                          |
| ٣     | رسم امتحان تحريري للفنيين  | ١٠                          | ٢٠                          |
| ٤     | رسم اعادة امتحان تحريري للفنيين  | ٥                           | ١٠                          |
| ٥     | رسم امتحان تحريري لالواع الاجازات المتبقية                             | ١٠                          | ١٥                          |
| ٦     | رسم اعادة امتحان تحريري لالواع الاجازات المتبقية                       | ٥                           | ١٠                          |
| ٧     | رسم تغيير موعد الامتحان التحريري لأي اجازة حسب الطلب                   | ٥                           | ١٠                          |
| ٨     | رسم امتحان شفوي للطيارين ومهندسي الطيران                               | ٢٥                          | ٣٥                          |
| ٩     | رسم اعادة الامتحان الشفوي للطيارين ومهندسي الطيران                     | ٢٠                          | ٣٠                          |
| ١٠    | رسم امتحان شفوي للفنيين  | ٢٠                          | ٣٠                          |
| ١١    | رسم اعادة الامتحان الشفوي للفنيين                                      | ١٠                          | ١٥                          |
| ١٢    | رسم امتحان شفوي لالواع الاجازات المتبقية                               | ٢٠                          | ٣٠                          |
| ١٣    | رسم اعادة الامتحان الشفوي لالواع الاجازات المتبقية                     | ١٠                          | ١٥                          |
| ١٤    | رسم الامتحان العملي على الطائرات التي لا يزيد وزنها على ٥٧٠٠ كيلو غرام | ٣٠                          | ٦٠                          |

|    |   |     |     |
|----|---|-----|-----|
| ١٥ | رسم الامتحان العملي على الطائرات التي يزيد وزنها على ٥٧٠٠ كيلو غرام ولا يزيد على ١٣٦٠٠ كيلو غرام  | ٥٠  | ١٠٠ |
| ١٦ | رسم الامتحان العملي على الطائرات التي يزيد وزنها على ١٣٦٠٠ كيلو غرام ولا يزيد على ٤٥٥٠٠ كيلو غرام | ١٠٠ | ١٥٠ |
| ١٧ | رسم الامتحان العملي عن الطائرات التي يزيد وزنها على ٤٥٥٠٠ كيلو غرام                               | ١٢٠ | ٢٠٠ |
| ١٨ | رسم الامتحان العملي على اجهزة الطيران التشبيهي (طائرات صغيرة)                                     | ٢٠  | ٥٠  |
| ١٩ | رسم الامتحان العملي على اجهزة الطيران التشبيهي (طائرات كبيرة)                                     | ٥٠  | ١٢٠ |
| ٢٠ | رسم الامتحان العملي للفنيين على الطائرات او المعدات   | ١٠  | ٢٠  |
| ٢١ | رسم اضافة اختصاص على أي اجازة   | ٢٠  | ٤٠  |
| ٢٢ | رسم اضافة اختصاص طيار آلي   | ٢٥  | ٤٥  |

ج. رسوم اصدار شهادة تسجيل الطائرات:-

تستوفي الرسوم التالية عند اصدار شهادة تسجيل الطائرات بالنسبة للوزن الاعلى

المصرح به للطائرة وذلك كما يلي:-

| الرقم | رسوم اصدار شهادة تسجيل الطائرات  | بالدينار<br>الأردني |
|-------|--|---------------------|
| ١-    | الطائرة التي لا يزيد وزنها على (٥٧٠٠) كيلو غرام                            | ٢٥٠                 |
| ٢-    | الطائرة التي يزيد وزنها على (٥٧٠٠) كيلو غرام ولا يزيد على ١٣٦٠٠ كيلو غرام  | ٥٠٠                 |
| ٣-    | الطائرة التي يزيد وزنها على (١٣٦٠٠) كيلو غرام ولا يزيد على ٤٥٥٠٠ كيلو غرام | ٧٥٠                 |
| ٤-    | الطائرة التي يزيد وزنها على (٤٥٥٠٠) كيلو غرام                              | ١٠٠٠                |

## د. رسوم اصدار شهادة صلاحية الطائرات :-

تستوفي الرسوم التالية عند اصدار أو إعادة اصدار شهادة صلاحية الطائرات بالنسبة للوزن الاعلى المصرح به للطائرة وذلك كما يلي :-

| الرقم | رسوم اصدار شهادة صلاحية الطائرات   | بالدينار الأردني |
|-------|--|------------------|
| ١-    | الطائرة التي لا يزيد وزنها على (٥٧٠٠) كيلوغرام                           | ١٣٠              |
| ٢-    | الطائرة التي يزيد وزنها على (٥٧٠٠) كيلوغرام ولا يزيد على ١٣٦٠٠ كيلوغرام  | ٢٦٠              |
| ٣-    | الطائرة التي يزيد وزنها على (١٣٦٠٠) كيلوغرام ولا يزيد على ٤٥٥٠٠ كيلوغرام | ٣٩٠              |
| ٤-    | الطائرة التي يزيد وزنها على (٤٥٥٠٠) كيلوغرام                             | ٦٥٠              |

هـ - تستوفي الرسوم التالية عند ترخيص أو إعادة ترخيص شركات الطيران ومحطات الصيانة وأجهزة الطيران التشبيهي ومعاهد الطيران وذلك كما يلي :-

| البند | نوع الرسوم                              | دينار أردني |
|-------|---|-------------|
| (١)   | رسوم اصدار شهادة تشغيلية للنقل الجوي :- |             |
|       | - ناقل جوي منتظم                        | ١٠٠٠٠       |
|       | - ناقل جوي تجاري                        | ١٥٠٠        |
|       | - ناقل جوي عارض                         | ٥٠٠         |

|     |   |  |
|-----|---|--|
| (٢) | رسوم ترخيص محطات الصيانة :-<br>- صيانة محركات هياكل الطائرات<br>- صيانة محركات الطائرات<br>- صيانة أجهزة الاتصالات الجوية<br>- رسوم اضافة اختصاص  | ٢٠٠٠<br>٢٠٠٠<br>١٥٠٠<br>٥٠٠  |
| (٣) | رسوم ترخيص لجهاز الطيران التشبيهي (جهاز المحاكاة) :-<br>- لكل طراز من أنواع الطائرات<br>- تجديد الرخصة  | ١٠٠٠<br>٢٠٠  |
| (٤) | رسوم ترخيص معاهد الطيران :-<br>أ- رخصة معهد طيران<br>ب- رسوم اضافة الاختصاص :-<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران لمستوى طيار خاص<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران لمستوى طيار تجاري وآلي<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران لمستوى طيار خط جوي<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران لمستوى مدرب طيران<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران لمستوى مهندس طيران<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران لمستوى شرافي أو منطاد<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران القفز بالمظلات<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم طيران بهلواني<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم فني هياكل ومحركات<br>- ترخيص معهد طيران لتعليم فني صيانة أجهزة ملاحية<br>- ترخيص معهد طيران / مراقبة جوية | ١٠٠٠<br>١٠٠٠<br>١٠٠٠<br>١٠٠٠<br>١٠٠٠<br>٥٠٠<br>٣٠٠<br>٣٠٠<br>٥٠٠ لكل اختصاص<br>١٠٠٠<br>٥٠٠ |



|     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| ٥٠٠ | - ترخيص معهد طيران / اتصالات    |
| ٥٠٠ | - ترخيص معهد طيران / أرصاد جوية |
| ٥٠٠ | - أي اختصاص آخر اضافي           |

## المادة ٢- أ-

يلغى من الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام ما يلي :-

١. طائرات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وطائرات المنظمات الدولية والإقليمية.
٢. الطائرات التي تشترك دون مقابل في عمليات البحث والإنقاذ أو النجدة أو الاسعاف وغيرها من الخدمات الإنسانية.
٣. طائرات الوفود الرسمية.
٤. طائرات معاهد ونوادي الطيران المعتمدة رسمياً شريطة المعاملة بالمثل.
٥. الطائرات الحكومية التي تقوم بخدمات عامة.
٦. الطائرات الوطنية التي تقوم برحلات غير تجارية تتعلق بتدريب المواطنين أو الطائرات التي تقوم بالاختبار الفني للمساعدات الملاحية المحلية أو تجربة الطائرة أو معداتها شريطة الحصول على موافقة مدير عام سلطة الطيران المدني أو من يفوضه خطياً قبل الإقلاع بمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة.
٧. الطائرات التي تضطر للهبوط بعد الإقلاع لأسباب فنية أو جوية بناء على تعليمات سلطة الطيران المدني أو طلبها.
٨. موظفو سلطة الطيران المدني من رسوم الاجازات طيلة مدة عملهم لدى السلطة.
٩. أي طائرات أخرى يرى وزير النقل إعفائها كلياً أو جزئياً من الرسوم نظراً لظروف يقدرها بتناسب من مدير عام سلطة الطيران المدني.

ب. تعفى الطائرات التي تقوم بالانتظار لأغراض الصيانة في حظائر الطائرات من رسوم الايواء فقط.

المادة ٣- للوزير بناءً على تنسيب المدير العام إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على أن لا تتعارض مع أحكامه أو تخالفه.

المادة ٩- يلغى نظام رسوم الطيران المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته .

١٩٩٨/٧/١٤ الحسن بن طلال

|                                 |   |
|---------------------------------|---|
| وزير                            | رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة            |
| المعدل                          | نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الأعلام |
| رياض الشكعة                     | الدكتور عبدالله السور                         |
| وزير النقل ووزير                | وزير الأوقاف والشؤون                          |
| البريد والاتصالات               | والمقنسات الإسلامية                           |
| سامي قموه                       | الدكتور محمد مهدي الفرحان                     |
| وزير الشؤون البلدية             | وزير دولة للشؤون                              |
| والتقوية والبيئة                | البرلمانية والقانونية                         |
| توفيق كريشان                    | الدكتور خالد الزعبي                           |
| وزير                            | وزير الأشغال العامة والإسكان                  |
| الدخلية                         | وزير السياحة والآثار بالوكالة                 |
| نذير رشيد                       | المهندس ناصر اللولي                           |
| وزير الصناعة والتجارة ووزير     | وزير  |
| التصوين ووزير الخارجية بالوكالة | والثروة المعدنية                              |
| الدكتور هاني الملقني            | محمد صالح الحوراني                            |
| وزير                            | وزير  |
| التنمية الإدارية                | التنمية الاجتماعية                            |
| الدكتور بسام العموش             | الدكتور محمد خير مامسر                        |
| وزير                            | وزير  |
| المياه والري                    | والرعاية الصحية                               |
| الدكتور ملذر حدادين             | الدكتور أشرف الكردي                           |
| وزير                            | وزير  |
| المالية                         | المالية                                       |
| سليمان حافظ                     | مجمع الخريفة                                  |

مكتبة الأصيل



نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٩٨

نظام التأمين الصحي لاعضاء نقابة المهندسين

صادر بمقتضى المادة (٩٥) من قانون

نقابة المهندسين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التأمين الصحي لاعضاء نقابة المهندسين لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من ١/١/١٩٩٩ .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

المخصصة لها اذئاد . ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

القانون : قانون نقابة المهندسين المعمول به .

النقابة : نقابة المهندسين .

المجلس : مجلس النقابة .

الصندوق : صندوق التأمين الصحي لاعضاء النقابة .

المشترك : عضو النقابة الاردني في الصندوق .

اللجنة : لجنة التأمين الصحي المشكلة بموجب احكام هذا النظام .

العلاج الصحي : مراجعة الاطباء وتقديم المعالجة والادوية والاقامة في

المستشفيات واجراء العمليات الجراحية والعمليات

بواسطة المنظار والولادة الطبيعية والقيصرية والتداوي

من الامراض وما يتطلبه العلاج من صور اشعة وفحوصات

مخبرية وادوية وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٣- يهدف الصندوق الى توفير علاج صحي للمشاركين فيه وافراد اسرهم وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٤- أ- تشكل لجنة تسمى (لجنة التأمين الصحي) برئاسة نقيب المهندسين وعضوية كل من:-

١- امين صندوق النقابة .

٢- خمسة من اعضاء الهيئة العامة يعينهم المجلس من غير اعضائه .

ب- ينوب نائب النقيب عن الرئيس عند غيابه .

ج- تنتهي مدة اللجنة بانتهاء مدة المجلس وتعد اجتماعاتها كلما دعت

الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ويكون

اجتماعها قانونيا اذا حضرته الاكثرية المطلقة من اعضائها على ان يكون

الرئيس او نائبه عند غيابه واحدا منهم ، وتصدر قراراتها باكثرية اصوات

الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس

الاجتماع .



المادة ٥- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية وترفع تنسيباتها بشأنها الى المجلس:-

- أ- ادارة الشؤون المالية للصندوق .
- ب- اختيار الاطباء والمستشفيات والصيديات والمختبرات واي جهة طبية او علاجية في انحاء المملكة ومفاوضتها لغايات تأمين العلاج الصحي وفقا لاحكام هذا النظام .
- ج- دراسة العروض المقدمة من شركات التأمين المتخصصة لغايات تأمين العلاج الصحي والتنسيق بالاتفاق مع شركة او اكثر من هذه الشركات .
- د- تعيين الموظفين اللازمين للعمل في الصندوق وتحديد رواتبهم وانهاء خدماتهم .
- هـ- اقتراح الحلول للصعوبات الناجمة عن تطبيق احكام هذا النظام .
- و- اعداد مشاريع التعليمات الخاصة بالصندوق .
- ز- اعداد التقرير السنوي عن اوضاع الصندوق .

المادة ٦- يكون الاشتراك في الصندوق لاعضاء النقابة اختياريا ويقدم طلب الاشتراك الى اللجنة على النموذج المقرر موقعا من مقدمه ومرفقا به البيانات والوثائق التي يحددها المجلس الذي له حق رفض الطلب اذا لم تتوافر فيه الشروط القانونية المطلوبة .

المادة ٧- أ- يصدر المجلس بناء على توصية اللجنة التعليمات اللازمة لما يلي :-

- ١- مبلغ الاشتراك السنوي في الصندوق .
- ٢- الحد الاعلى لالتزام الصندوق تجاه المشترك او افراد أسرته المشتركين .

ب- يدفع الصندوق نفقات العلاج الصحي الذي يتم لدى الجهات الطبية والعلاجية المعتمدة داخل المملكة حسب الحد الادنى المقرر للاجور وذلك بموجب فواتير يوافق عليها المجلس على ان لا يتجاوز مجموع المبالغ التي يدفعها الصندوق من نفقات علاج المشترك وافراد أسرته خلال السنة الواحدة الحد الاعلى المقرر .

المادة ٨- تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون اول من السنة نفسها .

المادة ٩- يتم فتح حساب خاص باسم الصندوق لدى النقابة تطبق عليه الاحكام والاصول المالية والمحاسبية المعمول بها في النقابة .

المادة ١٠- تتم تغطية أي عجز في الميزانية الختامية للصندوق من صندوق النقابة ، ويدور اي وفر في الصندوق للسنة المالية التالية .

المادة ١١- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام يقدم الصندوق للمشارك وافراد أسرته المشمولين بالتأمين الصحي المنصوص عليهم لسي المادة (١٤) من هذا النظام العلاج الصحي لدى الجهات الطبية المعتمدة والاقامة في المستشفيات بالدرجة الاولى داخل المملكة .

المادة ١٢- لا يشمل العلاج الصحي المنصوص عليه في هذا النظام مايلي :-

- أ- تقديم النظارات والعدسات والسماعات الطبية .
- ب- توفير الاطراف الصناعية ومعالجة العاهات الخلقية وما تستلزمه من اجهزة ومعدات .

ج-معالجة الاسنان فيما يتعلق بالجسور والاسنان الصناعية وتلقيح اللثة

باستثناء الحالات التي تستدعي الجراحة داخل المستشفى .

د-عمليات التجميل (غير الخلقية) .

هـ-امراض العقم وموانع الحمل والمراجعات اثناء الحمل .

و-عمليات الولادة الطبيعية والقيصرية التي يحدث بها الحمل قبل تاريخ الاشتراك في الصندوق والخدمات الطبية والعلاجية والاقامة للمواليد الجدد .

ز-الحالات المرضية ومضاعفاتها التي اصيب بها المشترك او أي من افراد أسرته قبل الاشتراك في الصندوق .

ح-معالجة الاصابات الناتجة من الحوادث القاهرة مثل الفيضانات والهزات الارضية والحروب والابوة او الامراض السارية التي تعالج من وزارة الصحة مجانا .

ط-التختان والتطعيم ضد الامراض .

ي-الامراض النفسية والامراض العقلية .

ك-الحالات الناتجة من حوادث السير واصابات العمل المشمولة بتأمين آخر .

ل-الغذاء والاجهزة الطبية الموصوفة من الطبيب .

م-العلاج الطبيعي غير الملازم لمرض عام يتطلب مثل هذا العلاج .

المادة ١٣-أ- مع مراعاة نص الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام تتم تغطية نفقات العلاج الصحي داخل المملكة على النحو التالي :-

١- يدفع الصندوق (٨٠٪) من تكاليف العلاج الصحي للحالات الطارئة التي يتعذر فيها مراجعة الجهات الطبية والعلاجية المعتمدة بعدد يقله المجلس ، على ان لا تتجاوز هذه النسبة الحد المتفق عليه مع الجهات الطبية والعلاجية المعتمدة .

٢- يدفع الصندوق (٧٠٪) من تكاليف العلاج الصحي للحالات غير

الطارئة التي تتم لدى الجهات الطبية والعلاجية غير المعتمدة ،

على ان لا تتجاوز هذه النسبة الحد المتفق عليه مع الجهات

الطبية والعلاجية المعتمدة .

ب-للمجلس الموافقة على صرف نفقات العلاج الصحي الذي يتم خارج

المملكة للمشارك او لاي من افراد أسرته المشتركين في حالات خاصة

يقبلها المجلس وذلك بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية المعتمدة من

قبل المجلس وتدفع نفقات العلاج وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه

المادة .

المادة ١٤-أ- افراد اسرة المشترك المقيمين في المملكة الذين يجب اشراكهم في

الصندوق هم على النحو التالي :-

١- الزوج او الزوجة .

٢- الاولاد الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من العمر وكذلك الذين

يتلقون العلم في الكليات والجامعات الى انتهاء دراستهم او

اكمال الخامسة والعشرين من اعمارهم ايها يقع اولا .

٣- البنات العازبات غير العاملات .

٤- الاولاد المعاقون مهما بلغت اعمارهم .

ب-يستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة أي فرد من افراد اسرة

العضو يثبت ان لديه تأمينا صحيا آخر .

ج-يحق للمشارك الوحيد لوالديه اشراكهما شريطة ان لا يكونا مشمولين

بتأمين صحي آخر .

المادة ١٥-أ- يكون الاشتراك في الصندوق لمدة سنة اعتباراً من اليوم الاول الذي تبدأ به السنة المالية للصندوق .

ب- يتم التسجيل للاشتراك في الصندوق خلال الثلث الاخير من السنة المالية السابقة لسنة الاشتراك ، على أن يدفع المشترك رسوم التأمين الصحي عند تقديم طلب الاشتراك وهي غير مستردة في حال قبوله ولا يجوز قبول الطلبات بعد هذه المدة الا بقرار من المجلس .

ج- يخضع العضو المشترك لأول مرة والمشترون من افراد أسرته الى فحص طبي لدى الجهات الطبية المعتمدة من المجلس وتحدد عناصر هذا الفحص طبقاً للنموذج المعد من قبل اللجنة على أن يتحمل المشترك نفقات الفحص الطبي .

المادة ١٦-أ- للمشارك بعد احواله على التقاعد ولافراد أسرته الاستمرار بالاستفادة من هذا النظام على أن تدفع رسوم الاشتراك المترتبة بموجب احكامه .  
ب- لافراد أسرة العضو المتوفى الاستفادة من هذا النظام اذا كان العضو مشتركاً بالصندوق عند الوفاة ، على أن يدفعوا رسوم الاشتراك المترتبة عليهم .

المادة ١٧- اذا خالف المشترك أي من احكام هذا النظام فللمجلس الحق في حرمانه من الاستفادة من الصندوق لمدة لا تزيد على سنتين واسترداد المبالغ التي تحملها الصندوق بسبب تلك المخالفات وذلك بعد استيفاء التحقيق في تلك المخالفة من قبل لجنة يعينها المجلس لهذا الغرض من غير اعضائه او اعضاء اللجنة .

المادة ١٨- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٩- يلغى (نظام التأمين الصحي لاعضاء نقابة المهندسين) رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٦/٢٧

|                           |                                    |                           |
|---------------------------|------------------------------------|---------------------------|
| رئيس الوزراء              | نائب رئيس الوزراء لشؤون            | نائب رئيس الوزراء لشؤون   |
| وزير الدفاع               | للخدمات ووزير الاعلام              | التممية ووزير الخارجية    |
| الدكتور عبدالسلام المجالي | الدكتور عبدالله النصور             | الدكتور جواد الغناني      |
| وزير                      | وزير الأوقاف والشؤون               | وزير                      |
| العدل                     | والمقنصات الاسلامية                | العمل                     |
| رياض الشكعة               | الدكتور عبدالسلام العبادي          | الدكتور محمد مهدي الفرخان |
| وزير النقل ووزير          | وزير دولة للشؤون                   | وزير                      |
| البريد والاتصالات         | البرلمانية والقانونية              | التخطيط                   |
| سامي قموه                 | الدكتور خالد الزعبي                | الدكتور ريم خلف           |
| وزير الشؤون البلدية       | وزير                               | وزير الصحة                |
| والقروية والبيئة          | لداخلية                            | والرعاية الصحية           |
| توفيق كريسنان             | نذير رشيد                          | الدكتور أشرف الكردي       |
| وزير                      | وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير | وزير الصناعة والتجارة     |
| المياه والري              | الاشغال العامة والاسكان بالوكالة   | وزير الترميم              |
| الدكتور منذر حدادين       | محمد صالح الحوراني                 | الدكتور هاني الملكي       |
| وزير                      | وزير                               | وزير                      |
| المالية                   | الزراعة                            | التممية الادارية          |
| سليمان حافظ               | مجمع الخريشة                       | الدكتور بسام العموش       |
|                           | الدكتور محمد خير مامسر             | عقل بلتاجي                |
|                           | التممية الاجتماعية                 | السليحة والآثار           |

هكذا منه الأصل



نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٨

نظام دائرة المختبرات المركزية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام دائرة المختبرات المركزية لسنة ١٩٩٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

|                |                                  |
|----------------|----------------------------------|
| الدائرة :      | دائرة المختبرات المركزية         |
| الرئيس :       | رئيس الوزراء                     |
| المدير العام : | المدير العام للدائرة             |
| اللجنة :       | لجنة الاشراف والتخطيط في الدائرة |

المادة ٣-١- ينشأ بمقتضى احكام هذا النظام دائرة تسمى ( دائرة المختبرات

المركزية ) ترتبط بالرئيس وتتولى المهام والصلاحيات المنصوص

عليها في هذا النظام .

ب- يكون المركز الرئيسي للدائرة في مدينة عمان ولها انشاء أي مختبر في

سائر انحاء المملكة بقرار من الرئيس .

ج- تحقيقا للغايات المقصودة من الفقرة (أ) من هذه المادة تؤول الى

الدائرة المختبرات العائدة الى الوزارات والدوائر المختلفة بكامل

أجهزتها ومعداتها التي تتولى اجراء الفحوصات والتحليل المنصوص

عليها في الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا النظام باستثناء مختبرات

الادوية في كل من وزارة الصحة ووزارة الزراعة .

د- ينقل جميع الموظفين والمستخدمين العاملين في المختبرات

المشار اليها في الفقرة (ج) من هذه المادة الى الدائرة .

هـ- تتخذ الترتيبات والاجراءات اللازمة بالنسبة لمختبرات امانة عمان

الكبرى وأي بلدية أخرى في المملكة وفقا لما يقرره الرئيس بالتنسيق مع

الأمانه والجهات المعنية .

المادة ٤- تتولى الدائرة المهام والصلاحيات التالية :-

١- اجراء الفحوصات والتحليل المخبرية للسلع والمواد المبينة أدناه

الواردة للدائرة من الوزارات والمؤسسات الرسمية العامة :-

- ١- السلع المستوردة .
- ٢- السلع المنتجة محليا .
- ٣- السلع المصدرة .
- ٤- المواد الغذائية المتداولة .
- ٥- العينات المرسلة من أي دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو أي جهة أخرى .

ب- اعداد التقارير الفنية اللازمة للفحوصات والتحليل المخبرية للسلع والمواد والعينات لمقاصد تحقيق الرقابة المقررة في التشريعات المعمول بها .

ج- تطبيق الأسس المعتمدة دوليا لضمان كفاءة الاداء في الفحوص والتحليلات وتسهيل تصدير المنتجات الاردنية الى الاسواق الخارجية .

د- اعتماد مختبرات معينة ومتخصصة اخرى وفقا لمتطلبات عملها .

المادة ٥- أ- يتم اعتماد التقارير الفنية النهائية للفحوصات والتحليل المخبرية للسلع والمواد من قبل لجان فنية تشكل لهذه الغاية وتعتبر هذه النتائج مرجعية لغايات البت في القضايا المتعلقة بها .

ب- اعتبارا من نفاذ احكام هذا النظام تتوقف أي مختبرات اخرى في المملكة عن تسليم العينات والقيام بالفحوصات للسلع والمواد المبينة في الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا النظام الا في حالة الطلب من قبل المدير العام .

المادة ٦- أ- تعدد اجور الفحص والتحليل التي تجريها مختبرات الدائرة للسلع والمواد المختلفة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام .

ب- يشترط مصادقة الرئيس على العقود والاتفاقيات التي تبرمها الدائرة مع المختبرات المعتمدة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٤) من هذا النظام بما في ذلك الاجور الواردة فيها .

المادة ٧- أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب- يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- الاشراف على اعمال الدائرة .
- ٢- تنفيذ المهام والمسؤوليات المنوطة بها .
- ٣- ضمان حسن سير العمل فيها .
- ٤- تزويد الجهات الوارد منها السلع والمواد والعينات بالتقارير الفنية النهائية المتضمنة نتائج الفحوصات والتحليل المخبرية الصادرة عن اللجان الفنية المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام .

المادة ٨- أ- يؤلف في الدائرة لجنة تسمى (لجنة الاشراف والتخطيط) برئاسة المدير العام وعضوية ممثل تتم تسميته من قبل الوزير المختص عن كل من الجهات التالية :-

- ١- وزارة الصحة والرعاية الصحية
- ٢- وزارة الزراعة
- ٣- وزارة المياه والري
- ٤- وزارة الصناعة والتجارة
- ٥- وزارة الاشغال العامة والاسكان
- ٦- دائرة الجمارك العامة
- ٧- مؤسسة المواصفات والمقاييس
- ٨- المؤسسة العامة لحماية البيئة

ب- للرئيس ان يختار شخصين من ذوي العلاقة لعضوية اللجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ج- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من المدير العام ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ثلثي اعضائها على ان يكون المدير العام من بينهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية اصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه المدير العام.

د- تتولى اللجنة المهام التالية :-

- ١- اقتراح خطة عمل الدائرة السنوية واقرار برامج تنفيذها.
- ٢- اقتراح البرامج التدريبية بهدف رفع كفاءة العمل في الدائرة.
- ٣- اعداد التقرير السنوي وحسابات الدائرة السنوية ورفعها الى الرئيس.
- ٤- تقديم المشورة للدائرة فيما يتعلق بأعمالها والمهام المنوطة بها.
- ٥- أي أمور أخرى يرضها الرئيس او المدير العام عليها.

المادة ٩- يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٧/٢١

|                                |                           |                           |
|--------------------------------|---------------------------|---------------------------|
| رئيس الوزراء                   | نائب رئيس الوزراء لشؤون   | نائب رئيس الوزراء لشؤون   |
| وزير الدفاع                    | للخدمات ووزير الاعلام     | التممية ووزير الخارجية    |
| الدكتور عبدالسلام المجالي      | الدكتور عبدالله التميمي   | الدكتور جواد العفاني      |
| وزير                           | وزير الأوقاف والشؤون      | وزير                      |
| العدل                          | والمقننات الاسلامية       | العمل                     |
| رياض الشكعة                    | الدكتور عبدالسلام العبادي | الدكتور محمد مهدي الفرخان |
| وزير النقل ووزير               | وزير الثقافة              | وزير                      |
| البريد والاتصالات              | ووزير الشباب              | التخطيط                   |
| سامي قموه                      | طلال سطفان الحسن          | الدكتور ريماء خلف         |
| وزير الشؤون البلدية والقروية   | وزير الأشغال              | وزير                      |
| والبيئة ووزير الزراعة بالوكالة | العامة والاسكان           | رئاسة الوزراء             |
| توفيق كريبان                   | المهندس ناصر اللوزي       | نذير رشيد                 |
| وزير الصحة                     | وزير                      | وزير الصناعة والتجارة     |
| والرعاية الصحية                | المياه والري              | ووزير التموين             |
| الدكتور أمجد الكرد             | الدكتور ملحد حدادين       | الدكتور هاني الملقى       |
| وزير                           | وزير                      | وزير                      |
| المالية                        | التممية الاجتماعية        | السياحة والآثار           |
| سليمان حافظ                    | الدكتور محمد خير مامسر    | عقل بلتاجي                |



نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨  
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم ( ٥٩ ) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي  
الحكومة ومستخدميها

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة  
ومستخدميها لسنة ١٩٩٨ ) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه  
فيما يلي بالنظام الأصلي ومأطراً عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي على الوجه التالي :-

اولاً: باضافة عبارة ( أو يعقد ) الى المعنى المخصص لتعريف كلمة الموظف  
وذلك بعد عبارة ( أو غير مضافه ) الواردة فيه .

ثانياً: بالغاء عبارة ( وكذلك الاشخاص المعينين بعقود ) الواردة في آخر المعنى  
المخصص لتعريف كلمة ( المستخدم ) الوارد فيه .

ثالثاً: بالغاء تعريف كلمة ( الراتب ) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف  
التالي:-

الراتب : الراتب الاساسي مضافا اليه علاوة الفئة وعلاوة الدرجة والعلاوة  
الشخصية .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٤-

أ- تشكل اللجنة بقرار من وزير المالية من ثلاثة موظفين من وزارة المالية  
ويسمى احدهم رئيساً لها .

ب- تنظر اللجنة في الطلبات التي تحال اليها من الوزارات والدوائر وتصدر  
القرارات بشأنها وفق احكام هذا النظام بالاجماع او بالأكثرية وذلك  
خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ احالة الطلب اليها .

ج- على صاحب الطلب ان يتقدم به الى دالته خلال مدة لا تتجاوز خمس  
سنوات من تاريخ نشوء الحق بأي مطالبة بمقتضى احكام هذا النظام .

د- يخصص وزير المالية مكافأة سنوية من اموال الصندوق تصرف  
لاعضاء اللجنة والمراقب .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٥-

أ- يؤسس في وزارة المالية صندوق يسمى ( صندوق الضمان الاجتماعي  
لموظفي الحكومة ومستخدميها ) ويصدر الوزير التعليمات الخاصة بانشاء  
جهاز ادارة الصندوق وكيفية مسك حسابه وتحمل الصندوق نفقات  
هذا الجهاز .

ب- يهدف الصندوق الى تقديم العون المالي للموظف او المستخدم وورثة أي منهما على النحو التالي :-

اولاً: في حالة وفاة الموظف او المستخدم يدفع لورثته مبلغ ثلاثة آلاف دينار، الا اذا كان مقدار التعويض المستحق عن خدمته بمقتضى احكام هذا النظام اكثر من ذلك المبلغ فيدفع لهم التعويض الأكثر.

ثانياً: في حالة المرض المقعد يدفع للموظف او المستخدم مبلغ ثلاثة آلاف دينار عند اصابته بعجز كلي دائم، اما اذا اصيب بعجز جزئي دائم فيدفع له من ذلك المبلغ بنسبة العجز الا اذا كانت قيمة التعويض المستحق عن خدمته اكثر فيدفع له التعويض الأكثر وتحدد حالات العجز الكلي او الجزئي الدائم ونسبته بموجب تقرير اللجنة الطبية الحكومية المختصة، متضمناً اثبات وجود العجز الذي يستوجب انتهاء خدمة الموظف او المستخدم لأسباب صحية.

ثالثاً: يدفع للموظف او المستخدم مبلغ سبعمائة دينار عند وفاة الزوج او الزوجة.

رابعاً: يدفع للموظف او المستخدم تعويض عند انتهاء خدمته بغير العزل او الاستغناء عن الخدمة او الاستقالة او فقد الوظيفة على النحو التالي :-  
١- راتب سنة اشهر من مجموع راتبه عن السنوات الخمس عشرة الاولى من خدمته.

٢- خمسون ديناراً عن كل سنة من سنوات الخدمة التالية على ان لا تتجاوز خمس سنوات .

٣- راتب خمسة اشهر من مجموع راتب الموظفة المحاله على الاستيداع وخمسون ديناراً عن كل سنة خدمة تالية على ان لا تتجاوز ثلاث سنوات .

ج- ترد المبالغ المحسومة الى الموظف او المستخدم اذا انتهت خدمته بالعزل او الاستغناء عن الخدمة او الاستقالة او فقد الوظيفة .

د- لا يترتب على الصندوق أي التزامات اذا لم يكن للموظف او المستخدم أي وريث مستحق للتعويض .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٦-

أ- يشترط لتطبيق احكام البند رابعاً من الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذا النظام على أي موظف او مستخدم ان يكون قد ادى او يؤدي الى الصندوق خمسين اشتراكاً من تاريخ سريان هذا النظام .

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة اذا اعيد الموظف او المستخدم للخدمة في الحكومة وكان قد دفع اليه التعويض المستحق او استرد ما دفعه من اشتراكات فيترتب عليه اعادة جميع المبالغ التي دفعت له دفعة واحدة لنابات اعادة احتساب خدماته السابقة واللاحقة على اساس آخر راتب تقاضاه .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٧-

أ- تكون نسبة الاشتراك في الصندوق (٢٪) اثنين بالماله من مجموع راتب الموظف او المستخدم المشمول باحكام هذا النظام .

ب- يقوم محاسب كل وزارة او دائرة تسري على موظفيها احكام هذا النظام بحسم مبلغ شهري مساو لنسبة الاشتراك المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتحويله الى الصندوق .

المادة ٧- يلغى نص المادة (١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٢-

أ- يشكل وزير المالية لجنة تتولى مهمة وضع السياسة العامة للصندوق واستثمار امواله وإعداد حساباته الختامية وترفع توصياتها بهذا الشأن الى وزير المالية للمصادقة عليها .  
ب- يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

| ١٩٩٨/٧/٢٨                                      |   |   | الحسن بن طلال             |
|--|---|---|---------------------------|
| نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية | نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام                   | رئيس الوزراء                                    |                           |
| الدكتور جواد العناتي                           | الدكتور عبدالله التميمي   | الدكتور عبدالسلام المجالي                       |                           |
| وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية      | وزير للتربية والتعليم   | وزير العدل                                      |                           |
| الدكتور عبدالسلام العبادي                      | الدكتور محمد حمدان  | رياض الشكعة                                     |                           |
| وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية         | وزير للشباب   | وزير النقل ووزير الصحة والرعاية الصحية بالوكالة |                           |
| الدكتور خالد الزعبي                            | طلال سطمعان الحسن   | سامي قموه                                       | الدكتور محمد مهدي الفرخان |
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء                  | وزير الاشغال العامة والاسكان                                    | وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة            |                           |
| سعد الدين جمعة                                 | المهندس ناصر اللوزي   | توفيق كريشان                                    | الدكتور ريماء خلف         |
| وزير للطاقة والثروة المعدنية                   | وزير للمياه والري ووزير الصناعة والتجارة ووزير التنمية بالوكالة | الدكتور منذر جدالين                             |                           |
| محمد صالح الحوراني                             | وزير  | وزير  |                           |
| وزير التنمية الإدارية                          | وزير السياحة والآثار  | وزير التنمية الاجتماعية                         |                           |
| الدكتور بسام العموش                            | عقل بلعاجي  | الدكتور محمد خير مامس                           | مجمع الخريشه              |



صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٦٣) تاريخ ١١/٧/١٩٩٨ بموضوع الاتفاقيات التي تم للتوقيع عليها بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٤ في أبو ظبي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بصيغتها التالية:-

## اتفاقية

## بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

## و

حكومة دولة الامارات العربية المتحدة

## في شأن

الخدمات الجوية بين اقليميهما وما وراءهما

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة (والشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين)

بما انهما طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي والتي عرضت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٢٧ كانون أول / ديسمبر ١٩٤٤ م .

ورغبة منهما في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة بغرض انشاء خدمات جوية بين اقليميهما وما وراءهما ،

فقد اتفقا على ما يلي :-

## المادة الأولى

## التعريف

أ- تعني عبارة " المعاهدة " معاهدة الطيران المدني الدولية التي عرضت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول / ديسمبر ١٩٤٤ م . وتتضمن اي ملحق لها بموجب المادة (٩٠) من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق او المعاهدة بموجب المادتين (٩٠) و(٩٤) طالما ان تلك الملاحق والتعديلات مطابقة من قبل الطرفين المتعاقدين .

ب- تعني عبارة " سلطات الطيران " فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني / وزارة النقل ، وفيما يخص حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وزير المواصلات او اي شخص يعهد اليه القيام بأية مهام متعلقة بالطيران المدني ويمارسها الوزير حاليا .

ج- تعني عبارة " المؤسسة المعنية " مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعنية والمخولة طبقا للمادة (٣) من هذه الاتفاقية .

د- تعني عبارة " الأقليم " فيما يخص الدولة مساحة الأرض والمياه الإقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .

هـ- تعني عبارة " الخدمة الجوية " الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام كنقل الركاب ، البضائع والبريد .

تعني عبارات " الخدمة الجوية الدولية " ، " مؤسسات النقل الجوي " و " التوقف لأغراض غير تجارية " المعاني المحددة لها في المادة (٩٦) من المعاهدة .

و- تعني عبارات " معدات الطائرات " ، " مستودعات الطائرات " و " قطع النياز " المعاني المحددة لها في الملحق (٩) من المعاهدة .

ز- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالطائرة " الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط او جزء منه .

هكذا منه الأصل

ح- تعني عبارة "السعة" فيما يتعلق "بالخدمة المتعلق عليها" حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروبة بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معينة على الخط أو جزء منه .

ط- تعني عبارة "التعرفة" الأسعار أو الأجور التي تدفع لقاء نقل الركاب والأمتعة والبضائع وشروط تطبيق هذه الأسعار أو الأجور بما في ذلك أسعار أو أجور وشروط الوكالة والخدمات الإضافية الأخرى باستثناء أجور وشروط نقل البريد .

ي- تعني عبارة "الحركة" الركاب والأمتعة والبضائع والبريد .

#### المادة الثانية

##### منح حقوق النقل

١- يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق التالية فيما يتعلق بتشغيل خطوطه الجوية الدولية المنتظمة :-

أ- الحق في عبور أقليمه دون الهبوط فيه .

ب- الحق في الهبوط في أقليمه لأغراض غير تجارية .

٢- يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية بفرض الشاء خطوط جوية دولية منتظمة على الطرق المحددة في القسم المخصص لذلك من جدول / جداول الطرق الملحق بهذه الاتفاقية - ويطلق على هذه الخطوط والطرق "الخطوط المتفق عليها" و "الطرق المحددة" على التوالي .

وتتمتع مؤسسات النقل الجوي الممثلة من جانب كل طرف متعاقد في أثناء تشغيلها خطا متفقا عليه على أي طريق محدد بالإضافة إلى الحقوق الموضحة في الفقرة (١) من هذه المادة بالحق في الهبوط في أقليم الطرف المتعاقد الآخر في النقاط المحددة لهذا الطريق في جدول الطرق الملحق بهذه الاتفاقية وذلك لفرض أخذ ركاب وبضائع بما فيها البريد .

٣- ليس في نص الفقرة (٢) من هذه المادة ما يخول مؤسسة النقل الجوي التابعة لطرف متعاقد حق نقل ركاب وبضائع وبريد نظير أجر أو مكافأة من أقليم الطرف المتعاقد الآخر إلى نقطة أخرى داخل أقليم ذلك الطرف .

#### المادة الثالثة

##### التعيين والترخيص

١- يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لفرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .

٢- يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين (٤ و ٥) من هذه المادة وبدون تأخير ، بمنح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي إلمينته تصريح التشغيل اللازم .

٣- يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطيا بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي أخرى .

٤- يحق لسلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أن تطلب من مؤسسات النقل الجوي الممثلة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تتعهد بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصوره معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقا لشروط المعاهدة .

٥- يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي الممثلة للحقوق المشار إليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية ، وذلك في أية حالة لا يفتتح فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الانتمائية لخط الإدارة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو ترخيصها .

٦- عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة نقل جوي فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها ، شريطة أن تكون التعريف / التعريفات المقدمة طبقا لشروط المادة (١٠) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

- ٧- يحق لكل طرف متعاقد ان يعلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي للأمتيازات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) لهذه الاتفاقية ، او ان يفرض ما يراه ملائما من الشروط على ممارسة مؤسسة النقل الجوي من تطبيق القوانين أو الأنظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، أو في أية حالة لا يتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقا للشروط الموضوعه ضمن هذه الاتفاقية ، شريطة ان لا يكون التعليق القوي أو لفرض الشروط ضروريا لمنع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المشاورات يجب ان تجري خلال فترة (٣٠) يوما من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

## المادة الرابعة

## المبادئ التي تحكم تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١- يجب ان تتاح لمؤسسات النقل الجوي المعينه من كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين اقليميهما .
- ٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات النقل الجوي المعينه من كل من الطرفين المتعاقدين يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر بدون مبرر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الأخرى على كافة الخطوط أو على جزء من لى الخطوط .
- ٣- يجب ان تأخذ الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل الطرفين المتعاقدين بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وان يكون هدفها الرئيسي توفير حمولة بمعامل معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع وبريد القادمة من والمتوجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة النقل الجوي . ويجب ان يكون تحديد نقل الركاب ، والبضائع والبريد المحملة والمنزلة في نقاط على الخطوط المحددة في الاقليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسة النقل الجوي طبقا للمبادئ العامة للسمه والتي تنطبق بـ :
- ١- متطلبات النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .

- ب- متطلبات النقل للمنطقة التي تمر خلالها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار خدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة .
- ج- متطلبات عمليات مؤسسة النقل الجوي البائرة .

## المادة الخامسة

## تطبيق التشريعات الوطنية

- ١- تسري قوانين ولوائح كل من الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول أو مغادرة الركاب واطقم الطائرات والبضائع الى اقليمه ومنه ، وبصفة خاصة اللوائح المتعلقة بالدخول والتخليص والهجرة وجوازات السفر والجمارك والتقدم المتداول والاجراءات الطبية واجراءات الحجر الصحي على ما يند الى اقليم الطرف المتعاقد أو يغادره أو يتواجد فيه من ركاب واطقم طائرات أو بضائع .
- ٢- تسري قوانين ولوائح كل من الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول أو مغادرة الطائرات المستخدمة في خطوط جوية دولية الى اقليمه ومنه ، أو المتعلقة بملاحه وتشغيل طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينه من الطرف المتعاقد الآخر عند تواجدها في اقليمه .
- ٣- للسلطات المختصة لدى أحد الطرفين المتعاقدين ان تفتش بدون ان تسبب تأخيرا " غير معقول ، طائرات الطرف المتعاقد الآخر عند هبوطها أو الإقلاعها ، كما ان لها ان تلخص الشهادات والمستندات الأخرى المتصوص عليها في المعاهدة .

## المادة السادسة

## الاعتراف بالشهادات والاجازات

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الاهلية والاجازات الصادرة أو الممنوحة من الطرف المتعاقد الآخر والتي ما زالت سارية المفعول وذلك بقصد استئلال الخطوط المتفق عليها ، بشرط ان تكون تلك الشهادات أو الاجازات التي تم اصدارها أو اعتمادها مطابقة للمعايير التي تنص عليها المعاهدة .



ومع ذلك يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الاعتراف فيما يتعلق بالطيران فوق القلبيمة أو الهبوط فيه بشهادات الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والاجازات الصادرة أو المعتمدة لأي من رعاياه من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

#### المادة السابعة

##### أمن الطيران

١- لتسعى مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءا مكملًا لهذه الاتفاقية .

٢- على الطرفين المتعاقدين وبذون تقييد لمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي ان يتصرفا بشكل خاص وفقا لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي تتركب على متن الطائرات الموقفة في طوكيو بتاريخ ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٦٣ م ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقفة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٠ م ، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموقفة في مونترال بتاريخ ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ م ، واية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .

٣- على الطرفين المتعاقدين ان يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية التي كل منهما لمنح العمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو اية أعمال أخرى غير مشروعة والتي تتركب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .

٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لأحكام أمن الطيران الموضوع من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحددة في صورة ملاحق مباحدة الطيران المدني الدولية بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما التزام مستمرين الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إحداهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إحداهما ، بأن يمتثلوا وفقا لأحكام أمن الطيران المدني المشار اليها .

٥- يوافق كل طرف متعاقد على انه يجوز التزام هؤلاء المستثمرين للطائرات بمراعاة أحكام أمن الطيران المشار اليها في الفقرة (٤) اعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول الى أو المغادرة من أو خلال العبور في اقليم ذلك الطرف المتعاقد . وعلى كل طرف متعاقد ان يتأكد من التطبيق الفعال للأجراءات الكافية داخل اقليمه لحماية الطائرات وان يفتش المسافرين والطالم والأمتعة المحمولة باليد والبضائع والشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .

٦- على كل طرف متعاقد ان ينظر بعين الاعتبار لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر لاتخاذ اجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٧- على كل طرف متعاقد ان ينظر ايضا بعين الاعتبار لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات ادارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للأجراءات الأمنية المتوفرة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلق بالرحلات الجوية المتجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الأول .

٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأعمال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف المتعاقد الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة التي تستهدف الأسراع في الهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسس معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أحل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

## المادة الثامنة

## الإعفاء من الرسوم والضرائب

١- بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل ، يجب أن يعفى كل طرف متعاقد مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، إلى أقصى حد تسمح به القوانين الوطنية المطبقه لديه من قيود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفتيش واية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات ، ولود الطائرات ، زيوت التشحيم ، المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المتعاده ، مخزولات الطائرات ( يشمل المشروبات ، التبغ ، واية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محدده ) واية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية لذلك الطرف المتعاقد الآخر والتي تسلم الخدمات المتفق عليها ، بالإضافة إلى كوربورات تذاكر السفر ، بوالص الشحن ، واية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة واية مواد دعائية توزع مجاناً من قبل تلك المؤسسة المعنية أو المؤسسات .

٢- تعفى كذلك من الرسوم والقرالض المشار إليها في الفقرة (١) باستثناء الرسوم التي يتم تحميلها مقابل الخدمة المقدمة ، المواد الآتية :-

أ- المواد التي تدخل إلى القليم أي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو من ينوب عنها والتي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عند الوصول إلى أو المغادرة من القليم الطرف المتعاقد الآخر .

ب- المواد المحمولة داخل الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى القليم الطرف المتعاقد الآخر والمعنده للاستعمال أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء تم استعمال أو استهلاك هذه المواد كلياً أو جزئياً داخل القليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الإعفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في القليم ذلك الطرف المتعاقد .

٣- المعدات المتعاده والمستعملة لأغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أي طرف متعاقد يمكن أن تلزم في القليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لذلك القليم .

في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت اشراف أو رقابة تلك السلطات إلى ان يصاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

## المادة التاسعة

## أجور المطارات

يجوز لكل طرف متعاقد ان يرفض أو يسمح بفرض أجور معقولة وعادلة مقابل استعمال المطارات العامة وغيرها من التسهيلات الخاضعة لسيطرته بشرط ألا تكون هذه الأجور أعلى من الأجور المفروضة على جميع الطائرات الأخرى العاملة في خدمات دولية مماثلة .

## المادة العاشرة

## التعريفات

١- التعريفات المستولاة من قبل مؤسسة النقل الجوي المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى القليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كثافة التشغيل والربح المعقول وخصائص الرحلة ومزايا الخدمة .

٢- التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب أن تتم الموافقة عليها ، إن أمكن ، من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين بعد التباحث مع حكومتهما الممثلةين والتشاور مع مؤسسات النقل الجوي الأخرى إن كان ذلك ملائماً ، ومع ذلك إذا لم تبد سلطات الطيران لأي من الطرفين المتعاقدين اعتراضها على التعريفات المقترحة خلال فترة ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ تقديم تعبير هذه التعريفات مصادلاً عليها .

هكذا منه الأصل

٣- تبقى التعريفات الموضوعة وفقا لأحكام هذه المادة نافذة المفعول إلى أن يتم وضع تعريفات جديدة ، وبالرغم من ذلك لا يجوز تمديد تطبيق التعريفات لأكثر من اثني عشر ( ١٢ ) شهرا بعد تاريخ انتهائها .

٤- إذا لم يتفق على التعريفات وفقا للفقرتين ( ١ ) و ( ٢ ) من هذه المادة ، أو إذا قدم اشعار الاعتراض خلال الفترة المبينة وفقا للفقرة ( ٣ ) من هذه المادة ، فعلى سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين تحديد التعريفات بالاتفاق فيما بينهما .

٥- إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي لكلا الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على أي تعريف مقدمه اليها بموجب الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة ، فإنه يجب حل النزاع طبقا لشروط المادة ( ١٥ ) من هذه الاتفاقية .

٦- استنادا لنصوص الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعريف أن تدخل إلى حيز التنفيذ إذا لم تتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقدا .

#### المادة الحادية عشرة

##### تحويل الأيرادات

١- يمنع كل طرف متعاقدا مؤسسة / مؤسسات النقل الجوي المبيته التابعة للطرف المتعاقدا الآخر حق التحويل الحر للأرباح من المصروفات الذي تحققة في إقليم الطرف المتعاقدا الآخر . وتتم هذه التحويلات طبقا للوائح الصرف الأجنبية للطرف المتعاقدا الذي تم تحقيق تلك الأيرادات في الإقليم . ويتم التحويل على أساس أسعار الصرف الرسمية ، وفي حالة عدم وجود أسعار صرف رسمية ، يتم التحويل على أساس الأسعار البائدة في سوق الصرف الأجنبي للمدفوعات الجارية .

٢- إذا فرض أحد الطرفين المتعاقدين أية قيود على تحويل الأرباح من المصروفات الذي تحققة مؤسسات النقل الجوي المبيته من قبل الطرف المتعاقدا الآخر ، كان لهذا الطرف الحق في مصادرة أو تحويل الأرباح على مؤسسة النقل الجوي المبيته من قبل الطرف المتعاقدا الأول .

#### المادة الثانية عشرة

##### الموافقة على جداول الرحلات

على مؤسسة النقل الجوي المبيته من قبل كل طرف متعاقدا أن تقدم جداول رحلاتها إلى سلطات طيران الطرف المتعاقدا الآخر خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين ( ٣٠ ) يوما قبل تقديم الخدمات على الطرق المحددة ، وذلك للموافقة عليها .

ويطبق هذا أيضا على التغييرات اللاحقة ، ويجوز تعديل هذه المدة من وقت لآخر بواسطة هذه السلطات .

#### المادة الثالثة عشرة

##### المشاورات والتبديلات

١- تشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظاتها .

٢- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي بند من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقدا الآخر . يمكن لهذه المشاورات ( والتي يمكن أن يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطات الطيران ) أن تبدأ خلال فترة ستين ( ٦٠ ) يوما من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة . التبديلات المتفق عليها يجب أن تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقا للأجراءات الدستورية اللازمة لديهما وتدخل إلى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تبين تلك الموافقة .

٣- إذا كانت التبديلات تتعلق بالملاحق فقط ، فإن المشاورات المباشرة يجب أن تتم بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين ، وعندما تتفق السلطات على ملحق جديد ، فإن التبديلات المتفق عليها تصبح نافذة من اليوم الذي تم الاتفاق عليه من قبل سلطات الطيران المدني .



## المادة الرابعة عشرة

المعاهدات متعددة الأطراف

تعدل هذه الاتفاقية وملاحقها لتتماشى مع أية معاهدة متعددة الأطراف يمكن ان تصبح ملزمة للطرفين المتعاقدين .

## المادة الخامسة عشرة

تسوية الخلافات

١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، وجب عليهما أولا محاولة تسويته بالتفاوض .

٢- فإذا لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى تسوية للخلاف عن طريق المفاوضات جاز لهما الاتفاق على إحالته إلى شخص أو هيئة للفصل فيه ، أو إحال النزاع بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة مؤلفة من ثلاثة محكمين يمين كل طرف متعاقد محكما واحدا له ويختار المحكمان الممينان المحكم الثالث . وعلى كل طرف متعاقد ان يمين محكما له خلال فترة ستين ( ٦٠ ) يوما من تاريخ تسليم أحد الطرفين المتعاقدين مذكرة الاخطار بالطرق الدبلوماسية من الطرف الاخر يطلب فيها إحالة النزاع إلى التحكيم ، ويتم تعيين المحكم الثالث خلال فترة ستين ( ٦٠ ) يوما أخرى . فإذا تعذر على أي من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم خلال الفترة المحددة ، أو إذا تعذر تعيين المحكم الثالث في الفترة المحددة ، يقوم رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني ببناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين المحكم أو المحكمين بحسب الأحوال . وفي جميع هذه الحالات يجب ان يكون المحكم الثالث من رعيا دولة ثالثة وأن يرأس هيئة التحكيم .

٣- يشهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ أي قرار يصدر بموجب الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة .

٤- إذا استمر أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا استمرت مؤسسة النقل الجوي المعينه من أي من الطرفين المتعاقدين في عدم الامتثال للقرارات الصادرة بموجب الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة ، جاز للطرف المتعاقد الآخر ان يحدد ويوقف أو يلغي أية حقوق كان قد منحها بموجب هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد المتخلف أو لمؤسسة / مؤسسات النقل الجوي المتخلفة التابعة لذلك الطرف المتعاقد .

## المادة السادسة عشرة

تقديم الأحصائيات

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد ان تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الأحصائية التي تطلبها وبصوره معقوله لفرض إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينه التابعة للطرفين المتعاقدين .

## المادة السابعة عشرة

إنهاء الاتفاقية

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يخطر الطرف المتعاقد الآخر في أي وقت بأنه قرر إنهاء هذه الاتفاقية ، على ان يتم إبلاغ هذا الاخطار في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني . وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد مرور اثني عشر ( ١٢ ) شهرا من تاريخ تسليم الطرف المتعاقد الآخر للاخطار ما لم يتم سحب اخطار الانهاء باتفاق الطرفين المتعاقدين قبل انتهاء هذه المدة . وإذا لم يقر الطرف المتعاقد الآخر بتسلمه للاخطار فيعتبر انه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر ( ١٤ ) يوما من تاريخ تسليم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

## المادة الثامنة عشرة

تسجل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي

يجب ان تسجل هذه الاتفاقية وأي تعديلات لاحقة لها ، بما في ذلك تبادل المذكرات لدى منظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو) من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

## المادة التاسعة عشرة

النشاطات التجارية

يسمح لمؤسسات النقل الجوي التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين ان تحضر وتستبقى في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، موظفي جهازها الاداري والفني والعمليات وغيرهم من المتخصصين اللازمين لادارة وتشغيل خطوطها الجوية ، وذلك وفقا لتقوانين ولوائح هذا الطرف الخاصة بالدخول والاقامة والعمل .

وتتفق الطرفان على ان يكون لهما الحق في السماح لمؤسسات النقل الجوي التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين ان تحضر وتستبقى في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، موظفي جهازها الاداري والفني والعمليات وغيرهم من المتخصصين اللازمين لادارة وتشغيل خطوطها الجوية ، وذلك وفقا لتقوانين ولوائح هذا الطرف الخاصة بالدخول والاقامة والعمل .

## المادة العشرون

الدخول الى حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية الى حيز التنفيذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالبارق الدبلوماسية والتي تؤكد انه قد تمت الموافقة عليها طبقا للأجراءات الدستورية للبلدين المتعاقدين .

حررت هذه الاتفاقية من لستين أمليتين باللغة العربية وبحتفظ كل طرف بنسخة واحدة للعمل بها .

ووقعت في مدينة أبو ظبي يوم ٢٣ من شهر يونيو عام ١٩٩٨ م .

عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة

احمد حميد الطاير

وزير المواصلات

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

سامي إبراهيم قموه

وزير النقل ووزير البريد والاتصالات

هكذا منه الأصل

## ملحق الطرق الجوية

- الطرق الجوية التي يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل المملكة الاردنية الهاشمية بالتشغيل اليها :-

| ١                 | ٢             | ٣                     | ٤                             |
|-------------------|---------------|-----------------------|-------------------------------|
| نقاط المفادرة     | نقاط متوسطة   | نقاط الوصول           | نقاط فيما وراء                |
| نقاط في المملكة   | الكويت        | نقاط في دولة الامارات | ١- مسقط                       |
| الاردنية الهاشمية | طهران         | العربية المتحدة       | ٢- نقاط في شبه القارة الهندية |
|                   | بغداد         |                       | ٣- نقاط في جنوب شرق آسيا      |
|                   | البحرين       |                       | ٤- نقاط في الشرق الاقصى       |
|                   | الدوحة        |                       | ٥- نقاط في استراليا           |
|                   | ونقاط اخرى    |                       |                               |
|                   | تحدد فيما بعد |                       |                               |

## ملاحظات :

١- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل المملكة الاردنية الهاشمية ممارسة كامل حقوق النقل بموجب الحرية الخامسة من جميع النقاط المتوسطة الواردة في العمود رقم (٢) الى نقاط في دولة الامارات العربية المتحدة وبالعكس .

٢- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل المملكة الاردنية الهاشمية ممارسة كامل حقوق النقل بموجب الحرية الخامسة من نقاط في دولة الامارات العربية المتحدة الى جميع النقاط الواردة في العمود رقم (٤) "نقاط فيما وراء" وبالعكس ايضا .

## تابع ملحق الطرق الجوية

الطرق الجوية التي يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل دولة الامارات العربية المتحدة بالتشغيل اليها :-

| ١                     | ٢                 | ٣               | ٤              |
|-----------------------|-------------------|-----------------|----------------|
| نقاط المفادرة         | نقاط متوسطة       | نقاط الوصول     | نقاط فيما وراء |
| نقاط في دولة الامارات | نقاط متوسطة       | نقاط في المملكة | نقاط فيما وراء |
| العربية المتحدة       | الاردنية الهاشمية |                 |                |

## ملاحظات :

١- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل دولة الامارات العربية المتحدة لسيير رحلاتها عن طريق نقاط متوسطة كما هو وارد في العمود رقم (٢) والى نقاط فيما وراء كما هو وارد في العمود رقم (٤) . ولتمارس مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل دولة الامارات العربية المتحدة كامل حقوق النقل بموجب الحرية الخامسة على نقطتين فقط على ان لا يتم التشغيل الى أية نقطة من هاتين النقطتين لأكثر من لاقل واحد .

هكذا منه لأصل



## اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

برغبة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر أراضيها بطريق الترانزيت فقد اتفقتا على إبرام اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق وفقاً للتالي :

## المادة (١)

## تعريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك :

(أ) ناقل : أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص له بنقل الركاب والبضائع بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية للطرفين المتعاقدين.

(ب) واسطة النقل : أي واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخصصة لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق، أو لنقل البضائع أو تقوم بجر مثل هذه الواسطة. أو مجموعة تتألف من واسطة جر ومقطورة أو نصف مقطورة مرتبطة بها ومخصصة لنقل الركاب أو البضائع.

(ج) تصريح : التصريح الممنوح لواسطة نقل الركاب أو البضائع المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر للسماح لواسطة النقل بالدخول والخروج لأراضي الطرف المتعاقد الآخر.

(د) خط حافلات منتظم : نقل الركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين بموجب مسار محدد ومتماثلاً مع المسارات والاجور الوطنية.

(هـ) خط حافلات ترانزيت منتظم : خط الحافلة المنتظم الذي ينطلق من أراضي أحد الطرفين المتعاقدين ويمر بأراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تحميل أو تنزيل للركاب وينتهي في أراضي بلد ثالث.

(و) خدمة النقل السياحي المغلق : النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في واسطة نقل محددة برحلة سياحية، تبدأ من نقطة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في أراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل أو تنزيل للركاب.

(ز) نقل عبور الترانزيت : نقل للركاب والبضائع عبر أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وبين نقاط انطلاق ووصول تقع خارج أراضي هذا الطرف المتعاقد.

## المادة (٢)

تسري أحكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق من وإلى أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وعبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت باستعمال وسائط النقل المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين. ويستثنى من تطبيق أحكام هذه الاتفاقية نقل الأسلحة الحربية والأعتدة والمهمات العسكرية.

هكذا منه الأصل

## المادة (٣)

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي:

|                              |                                  |
|------------------------------|----------------------------------|
| في المملكة الأردنية الهاشمية | في دولة الإمارات العربية المتحدة |
| وزارة النقل                  | وزارة المواصلات                  |
| عمان                         | أبو ظبي                          |

## المادة (٤)

يعترف كل طرف متعاقد بموجب أحكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر بحق عبور الركاب و أمتعتهم، والبضائع التجارية ووسائل النقل المائدة للطرف المتعاقد الآخر على المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف متعاقد.

## المادة (٥)

بموجب التشريعات الوطنية النافذة لكل من الطرفين المتعاقدين وبموجب تصريح مسبق يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين أن ينشئ مكاتب أو يعين ممثلين أو وكلاء في أراضي الطرف المتعاقد الآخر. وعلى الناقل ألا يسارس عمل وكيل سفر وسياحة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

## المادة (٦)

لا يلزم أي من الطرفين المتعاقدين أي رسوم أو ضرائب استيراد أو تصدير بما في ذلك الرسوم الجمركية على وسائل النقل المائدة للطرف المتعاقد الآخر المارة بالترانزيت عبر أراضيه باستثناء ما يلي:

(أ) بدل خدمات صيانة وحماية وإدارة الطرق والنقل عليها.

(ب) الغرامات المفروضة على مخالفة الأوزان الإجمالية والصافية.

## المادة (٧)

في حالة مخالفة الناقلين والسائقين للتابعين لأي من الطرفين المتعاقدين القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لدى الطرفين المتعاقدين فعلى السلطات المعنية أن تتبادل المعلومات عن الإجراءات المتخذة بحق هؤلاء المخالفين.

## المادة (٨)

لا يسمح لوسائل النقل المسجلة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين أي نقطتين داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

وما لم يحصل الناقل من الطرف المتعاقد الأول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر لا يسمح له بالقيام بنقل الركاب والبضائع من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضي بلد ثالث.

## المادة (٩)

لا يسمح لواسطة النقل الفارغة والمسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين بالدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر لتحميل الركاب والبضائع ما لم تحصل على تصريح خاص لهذا الغرض من السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد الآخر.

## المادة (١٠)

يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين أن يشغل خط جافلات منتظم أو خط حلالات ترانزيت منتظم إلى/ أو عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر، كما تستطيع وسائل النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين أن تقوم بخدمة الخط السياحي المعلق من وإلى الطرف المتعاقد الآخر شريطة الحصول على تصريح مسبق بذلك من السلطة المختصة في ذلك الطرف المتعاقد الآخر.

## المادة (١١)

لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر أراضي الطرفين المتعاقدين إلى تصريح مسبق. ويمتنع النقل بالترانزيت لأي بضائع محظور دخولها أي من البلدين المتعاقدين لأسباب أمنية أو لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

## المادة (١٢)

يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الإجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والإسراع في الإجراءات الجمركية والأعمال الرسمية الأخرى فيما يتعلق بنقل الركاب والبضائع مع عدم الإخلال بالتوانين والأنظمة النافذة لدى الطرفين المتعاقدين.

## المادة (١٣)

١. على كافة وسائل النقل التي تقوم بالنقل الدولي أن تكون مصحوبة بوثائق إدخال جمركي CARNET DE PASSAGE أو تريبي تريكت (Triplicate) بموجب أحكام الاتفاقيات الجمركية الدولية ذات العلاقة صادرة عن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين. وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوثائق الجمركية الدولية، فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني.

٢. أما إذا كان النقل الدولي للبضائع مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق الأنظمة المنصوص عليها في ميثاق تير للبضائع أو المركبات، وإذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني.

٣. على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب نصوص هذه الاتفاقية أن يكون بحوزتهم الوثائق التالية:

أ. رخصة سوق سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يقودها. ويجب أن تكون تلك الرخصة مطابقة لأحكام القوانين والأنظمة المرعية في البلد المسجلة فيه الواسطة. أو أن تكون رخصة سوق دولية.

ب. رخصة لواسطة النقل سارية المفعول.  
ج. جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمة.

## المادة (١٤)

تصدر السلطات المعنية للطرفين المتعاقدين تأشيرات دخول لمدة ستة أشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعدته من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب أحكام هذه الاتفاقية وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة السارية لدى الطرفين.

## المادة (١٥)

قطع الغيار المستعملة التي يتم استبدالها يجب أن يعاد تصديرها أو يتم إتلافها تحت إشراف السلطة الجمركية أو أن يتم تسليمها إليها. كما أن استيراد قطع الغيار يتم بموجب القوانين والأنظمة الوطنية.

## المادة (١٦)

أ. يجب أن تحصل وسائل النقل المستعملة في النقل الدولي للركاب وللمنتهين والبضائع بين البلدين المتعاقدين أو عبرهما على بوليصة تأمين ضد الطرف الثالث تتسجم مع القوانين والأنظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين.

ب. بوليصة تأمين أخرى تغطي الأضرار التي قد تنشأ أثناء النقل على الركاب والامتعة والبضائع، وأن تكون هذه البوليصة بموجب القوانين والأنظمة السارية في البلد المسجلة فيها للواسطة.

## المادة (١٧)

التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل والعبور تتم بموجب عملة قابلة للتحويل مقبولة من قبل البنوك المرخصة وبموجب القوانين والأنظمة والتعليمات السارية لدى الطرفين المتعاقدين.



## المادة (١٨)

في حالة الحوادث والأعطال أو أية صعوبات أخرى يجب على السلطة المعنية في الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه الحادثة ان تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الآخر بتقارير ونتائج التحقيق وأية معلومات أخرى ضرورية.

## المادة (١٩)

يجب ان يتخذ الناقلون والطواقم بواسطة النقل المسجلة في أحد الطرفين للمتعاقدين بالقوانين والأنظمة السارية التي تحكم المرور على الطرق في الطرف المتعاقد الآخر.

## المادة (٢٠)

في ما لم يرد به نص خاص في هذه الاتفاقية تسري القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لدى كل من الطرفين المتعاقدين.

## المادة (٢١)

١) تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين وتكون مهام هذه اللجنة :

١. الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .
٢. دراسة الصعوبات التي تطرأ نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية وإيجاد الحلول المناسبة لها.
٣. مراجعة كل الموضوعات التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها.
٤. التوضيحية بإجراء أية تحديثات على مواد هذه الاتفاقية ورفعها إلى الجهات المختصة للمصادقة.
٥. دراسة إمكانية تطوير وتحسين عمليات النقل بين وعبر البلدين المتعاقدين.
٦. بحث أية أمور أخرى يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين عليها.

ب) تجتمع اللجنة المشتركة لأول مرة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ومرة كل عام وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ويتم ترتيب الاجتماعات بالتناوب في كلا البلدين بواسطة الطرق الدبلوماسية .

## المادة (٢٢)

- ١- يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في بلاد كل من الطرفين المتعاقدين . وتصبح الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية والتي يتم فيها الاخطار بأن إجراءات كل منها لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قد استوفيت .
- ٢- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً ما لم يتم إنهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع إعطاء اشعار خطي قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها إلى الطرف المتعاقد الآخر .

وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين أدناه المفوضين رسمياً من حكومتيهما .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقعت هذه الاتفاقية في مدينة ابوظبي الموافق الرابع والعشرين من شهر يونيو لعام ١٩٩٨ م .

وسلمت لكل طرف نسخة منها للعمل بها .

عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة

احمد حميد الظاير

وزير المواصلات

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

سامي إبراهيم قموه

وزير النقل ووزير البريد والاتصالات

## اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانيء

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

ودولة الإمارات العربية

انطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ورغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وإرساء أسس التعاون المشترك في مجال النقل البحري التجاري والموانيء في إطار ميثاق جامعة الدول العربية وتحقيقاً لأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

فقد اتفقتا على إبرام اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانيء وفقاً للآتي :-

## أهداف الاتفاقية

المادة الأولى:

تهدف هذه الاتفاقية إلى :

- تكثيف مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية في مجال النقل البحري .
- تنظيم العلاقات والأنشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق أفضل .
- تشجيع مؤسسات وشركات النقل البحري للتعاون والمشاركة والتكامل بين أساطيل البلدين بما يخدم المبادلات التجارية البحرية .
- تذليل العقبات التي من شأنها أن تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين .
- التنسيق في مجال الإرشاد والإنقاذ والتفتيش البحري وتبادل المعلومات فيما بين البلدين بهدف توفير وتعزيز إجراءات السلامة ومنع التلوث لسان كلا البلدين .
- تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية .
- التنسيق والتعاون في مجال التأهيل والتدريب البحري .
- التعاون في مجال استغلال الموانيء البحرية التجارية .
- التعاون في مجال إدارة وتشغيل وصيانة وإصلاح السفن .

## المادة الثانية : التعاون

لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والمبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاءها:

١. السلطة البحرية المختصة: الوزارة المكلفة بشؤون النقل البحري والموانيء أو من يلوب عنها .
٢. الشركات البحرية : كل شركة تتوفر فيها للشروط التالية : -  
أ- تكون مملوكة فملاً للقطاع العام و/أو الخاص في أحد البلدين أو كليهما . ويشمل ذلك الشركات العربية المشتركة التي تكون إحدى الدولتين أو كليهما مشاركا فيها .  
ب- ويكون سجلها القانوني بالتعليم أحد البلدين بالنسبة للقطاع الخاص .
٣. سفينة الطرف المتعاقد : كل سفينة تجارية مسجلة بالتعليم أحد البلدين ومملوكة له ورالفة لملته طبقاً لشريعته .
٤. عضو طاقم السفينة : الريان وكل شخص يعمل أثناء الرحلة على متن السفينة لإدارتها أو كإيادتها أو صيانتها ومدرج بسجل الطاقم وفي شهادة السلامة للطاقم .
٥. اللجنة البحرية المشتركة: اللجنة المشكلة لأغراض هذه الاتفاقية وتضم من عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانيء في البلدين .
٦. التشريعات : القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تصدرها السلطات المختصة لأى من الطرفين المتعاقدين .

## المادة الثالثة : جنسية السفينة وملاكها

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على متن السفينة والمصادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً للتشريعات السارية المعمول لدى الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه .

هكذا منه الأصل

- يستوف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات والشهادات الصادرة طبقاً للاتفاقيات البحرية الدولية المصادق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين والتي يجب ان تكون موجودة على سفينة الطرف المتعاقد الاخر الذي ترلع السفينة علمه.

- لا تخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادة حمولة صادرة بصفة قانونية طبقاً لاحكام الاتفاقية الدولية لقياس الحمولة لعام ١٩٦٩ لاجراءات اعادة قياس الحمولة من قبل الطرف المتعاقد الاخر.

#### المادة الرابعة : معاملة السفن بالموانئ

يمنع كل من الطرفين المتعاقدين بموانئيه لسفن الطرف المتعاقد الاخر جميع التسهيلات اللازمة للدخول والخروج والاقامة والملاحة والعمليات التجارية الخاصة بالشحن والتفريغ والارساء .

#### المادة الخامسة : تقديم خدمات خدمات الموانئ

تسدد كافة الرسوم وبدلات الخدمات والمصرفيات التي تستحق على سفن احد الطرفين المتعاقدين في موانئيه أو مياه الطرف المتعاقد الاخر وفقاً للتشريعات السارية المعمول لدى هذا الطرف المتعاقد .

#### المادة السادسة : وثائق تعريف البحارة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة الصادرة من قبل السلطة البحرية المختصة للطرف المتعاقد الاخر ويمنح حاملي تلك الوثائق الحقوق المنصوص عليها بالمادة السابعة من هذه الاتفاقية حسبما تقتضيه من شروط .

ان وثائق التعريف المذكورة اعلاه هي :

- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية ( سجل بحار )
- وبالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ( جواز السفر البحري )

#### المادة السابعة : الحقوق المعترف بها للبحارة حاملي وثائق التعريف

- تخول وثائق التعريف المذكورة بالمادة السابعة من هذه الاتفاقية لحاملها حق النزول الى البر خلال فترة إقامة السفينة المسموح بها بالميناء شريطة ان يكونوا مدرجين بسجل طاقم السفينة وبما لا يتعارض مع التشريعات الداخلية السارية المعمول لدى كل طرف .
- يرخص للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف الممنوحة من احد الطرفين المتعاقدين والمذكورة بالمادة السابعة دخول التيم الطرف المتعاقد الاخر او عبوره للاكتحاق بسفينةهم أو الانتقال الى سفينة اخرى او العودة الى بلادهم . ويتم الترخيص استناداً الى الاجراءات المعمول بها لدى ذلك الطرف .
- يجوز منح تأشيرة الدخول والعبور اللازمة لأكليم احد الطرفين المتعاقدين بطلب من لطرف المتعاقد الاخر للبحارة الذين لا يحملون جنسية احد الطرفين المتعاقدين بموجب التشريعات السارية المعمول لدى كل طرف .

#### المادة الثامنة : حقوق ممارسة النقل البحري

- ١- يسمح لسفن كل طرف متعاقد بممارسة الملاحة بين موانئيه الطرفين المتعاقدين للمتنوحة للتجارة الدولية وينقل الركاب والبضائع بين يدي الطرفين المتعاقدين وببعضها وبين بلدان اخرى .
- ٢- يعمل الطرفان المتعاقدان على :
  - تنظيم صلايات النقل البحري بينهما وتنسيق حسن الاستغلال الأمثل لاسطولهما البحري .
  - تشجيع وتشغيل خطوط ملاحية مشتركة ومنظمة بين موانئيهما للنقل المسائرين والبضائع المتبادلة بينهما .
  - التعاون في مجال الاستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركتهما البحرية .

## المادة الخامسة : تمثيل شركات النقل البحري

لشركات البحرية لكلا الطرفين المتعاقدين حق الاحتفاظ بأقليم الطرف المتعاقد الاخر بالمصالح الضرورية لنشاطها البحري مع مراعاة التشريعات السارية المفعول لدى الطرف المتعاقد الاخر .  
وفي حالة عدم رغبة هذه الشركات في استعمال الحق المنصوص عليه اعلاه تكلف بهذه الامور أية شركة بحرية مخصص لها بذلك طبقا للتشريعات السارية المفعول لدى الطرف المتعاقد الاخر وذلك بقصد تمثيلها ورعاية مصالحها .

## المادة العاشرة : الاستثمار المشترك

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية لسلطتهما البحرية الوطنية وأنشطة موانئهما وعقد الاتفاقيات الخاصة بهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين .

## المادة الحادية عشرة : تسوية المدفوعات

تتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري بين الطرفين المتعاقدين بعملية قابلة للتحويل ومقبولة لديهما .

## المادة الثانية عشرة : الحماية البحرية

إذا تعرضت سفينة تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لمطرب أو جنحت قرب سواحل الطرف المتعاقد الاخر أو بأحد موانئه فعلى السلطة المختصة لهذا الطرف المتعاقد ان تمنح السفينة وطاقمها وحمولتها ذات الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها ولا تخضع البضائع المنتقلة من السفينة لأية رسوم جمركية شريطة عدم تسليمها للاستهلاك المحلي .

## المادة الثالثة عشرة : تسوية النزاعات

في حالة نشوء أي نزاع يتعلق بالنشاط البحري بوجه عام على متن سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين لثناء تواجدها في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الاخر يجوز للسلطة البحرية المختصة فيها للتدخل لنقض النزاع ودبا ، وإذا تعذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة وفي حالة عدم الوصول الى تسوية تطبق التشريعات السارية المفعول في بلد الميناء الذي ترسو فيه السفينة .

## المادة الرابعة عشرة : التأهيل في الميدان البحري التجاري

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق اعمال مراكز ومدارس التأهيل البحري التجاري التابعة لهما مما يسمح بالاستغلال الامثل للقدرة المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعايا الطرف المتعاقد الاخر بقصد للتدريب والتأهيل وتبادل التجارب .

## المادة الخامسة عشرة : الاعتراف بالشهادات والمؤهلات

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات الأهلية البحرية ومؤهلات الملاحة البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بشرط تولد الحد التأهيلي والتشغيلي الوارد بالاتفاقيات البحرية الدولية المصادق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين . ويشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجده نقص وظيفي على متن سفنه الالتجاء التفضيلي لسد تلك الشواغر من الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد الاخر .

## المادة السادسة عشرة : التشريعات الوطنية البحرية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق التشريعات المتعلقة بالأنشطة البحرية والمطبقة في بلديهما كلما كان ذلك ممكنا .



المادة السابعة عشرة : المحالفات الأكاديمية والدولية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق مواقفهما في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمحافل الأكاديمية والدولية ذات العلاقة بالنشاط البحري التجاري والموانئ بما يدعم أهداف هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة عشرة : الاستشارات

لا تعري لحكام هذه الاتفاقية على السفن التالية للطرفين المتعاقدين:-

- السفن الحربية .
- سفن البحوث .
- سفن الصيد البحري .
- السفن والوحدات البحرية التي لا تمارس نشاطات بحرية تجارية .

المادة التاسعة عشرة : اللجنة البحرية المشتركة

يهدف متابعة تطبيق هذه الاتفاقية وفي إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور وتعزيز أسس التعاون الفني ووضع ومتابعة برامج العمل البحري المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية ، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة سنوياً بالتناوب في أحد البلدين في جلسة عادية ويمكن استدعائها للاجتماع في جلسة استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز ( ٣٠ ) ثلاثين يوماً ابتداء من يوم تسلم الطلب .

المادة العشرون : الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي :-  
في المملكة الأردنية الهاشمية : وزارة النقل  
في دولة الإمارات العربية المتحدة : وزارة المواصلات

المادة الحادية والعشرون : مدخل الاتفاقية حيز التطبيق وتحديد أماكن العمل بموجبهاوتسوية الخلافات

- أ- تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقاً للجراءات القانونية المتبعة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين
- ب- يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات اعتباراً من دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة من سنة لأخرى ، وذلك ما لم يخطر لحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابياً بالطرق الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بهذه الاتفاقية قبل ثلاثة أشهر على الأقل من موعد انتهاء مدة سريانها .
- ج- أية تعديلات أو إضافات إلى هذه الاتفاقية يجب أن تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وأن تكون بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين وتصبح التعديلات أو الإضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين
- د- كل خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته ودبا على مستوى اللجنة البحرية المشتركة وإن تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية .

ولت هذه الاتفاقية في أبوظبي بتاريخ الثالث والعشرين من شهر تموز عام ١٩٩٨ م .  
من نسختين أصليتين باللغة العربية واحتفظ كل طرف متعاقد بنسخة منها .

عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة

أحمد حميد الطاير

وزير المواصلات

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

سامي إبراهيم قموه

وزير النقل ووزير البريد والاتصالات

هكذا منه الأصل

## الاستمرار في منح علاوة

## العقد للمهندسين المعيّنين على حساب المشاريع الرأسمالية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢١ الموافقة على الاستمرار في منح علاوة العقد للمهندسين الذين تم تعيينهم على حساب المشاريع الرأسمالية بعد ١٩٩٥/١/١٠ بموجب عقود والبالغ نسبتها ٢٥٪ من الراتب الأساسي استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين وزير الأشغال العامة والإسكان ونقابة المهندسين.

## إعلان

## صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحلت القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٢٤) تاريخ ١٩٩٧/٨/١٦ إلى مجلس الأمة لئلا منه قبولاً وأصبح بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار إليها قانوناً دائماً.

## تعليمات توزيع ونقل أسطوانات الغاز

صادرة بالاستناد إلى الفقرة أ من المادة (٤) وإلى المادة (٧) من نظام تنظيم وإدارة وزارة الطاقة والثروة المعدنية رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات توزيع ونقل أسطوانات الغاز) ويعمل بها من تاريخ ١٩٩٨/٩/١ .

المادة (٢) : أ- تنفيذاً لأحكام اتفاقية إمتياز شركة مصفاة البترول الأردنية تتولى شركة مصفاة البترول الأردنية توزيع ونقل أسطوانات الغاز المعبأة والفارغة بين محطات تعبئة أسطوانات الغاز ومستودعات تخزين أسطوانات الغاز في جميع مناطق المملكة.

ب- إذا تعاقدت شركة مصفاة البترول الأردنية مع أي جهة لتوزيع ونقل أسطوانات الغاز فيجب أن يتم هذا التعاقد بمقتضى نموذج عقد موحد تعتمده الوزارة .

المادة (٣) : أ- يتم نقل أسطوانات الغاز من محطات التعبئة إلى المستودعات بشاحنات مجهزة بأقفاص خاصة لضمان السلامة العامة اعتباراً من التاريخ الذي يحدده الوزير لهذه الغاية .

ب- إلى أن يتم إعداد واستخدام الأقفاص وفقاً لنص الفقرة (أ) من هذه المادة يتم نقل الأسطوانات بشاحنات مجهزة بصندوق معدني مثبت وبختم على هيكل الشاحنة وتوضع فيه الأسطوانات بشكل أفقي وبحد أقصى ٤٢٠ أسطوانة أو ما يعادل ٩٠٪ من حمولة الشاحنة المسموح بها أيهما أقل .

ج- يجهز صندوق الشاحنة بحواجز معدنية ومرابط لتثبيت الاسطوانات لمنعها من الحركة أثناء النقل.

المادة (٤) :- يثبت على جوانب وخلف ومقدمة شاحنة نقل الغاز لوحة صفراء بطول ٦٠ سم وبعرض ٣٠ سم ويكتب عليها بخط أحمر عبارة (غاز / خطر) والسرعة القانونية المسموح بها للشاحنة.

المادة (٥) :- يجب تزويد شاحنة نقل اسطوانات الغاز بما يلي:-

- مانع للشرارة يثبت على مخرج وحدة العادم للشاحنة والذي يجب ان يكون باتجاه أسفل الشاحنة.
- قاطع كهربائي أو أتوماتيكي لفصل التيار الكهربائي للشاحنة عند زيادة الحمل الكهربائي على التمديدات الكهربائية.
- قاطع كهربائي يدوي يستخدم من قبل السائق عند الضرورة.
- طفايتي حريق (بودره) على الأقل بسعة ١٢ كغم لكل طفاية.

المادة (٦) :- يمنع تفريغ الاسطوانات من الشاحنة في المستودعات بقذفها أو تفريغها دفعة واحدة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة (٧) :- يقوم صاحب المستودع قبل تحميل الاسطوانات الفارغة ونقلها الى محطات تعبئتها بفرزها على أساس الفحص النظري بحيث يتم الفصل بين الاسطوانات ذات العيوب المختلفة ونقلها بشاحنة منفصلة.

المادة (٨) :- يتم نقل الاسطوانات المعبأة من مستودعات تخزين الغاز لغايات توزيعها على المستهلكين بشاحنات صغيرة تتراوح حمولتها بين ١-٢,٥ طن ويكون اللون الأزرق هو اللون الموحد لها وتوضع الاسطوانات في هذه الشاحنات بشكل عمودي ويعدد يتراوح بين ٣٥-٥٠ اسطوانة أو ما يعادل ٩٠٪ من الحمولة المسموح بها للشاحنة أيهما أقل.

المادة (٩) :- يثبت على مقدمة الشاحنة المستخدمة في توزيع الاسطوانات لوحة معدنية صفراء ويكتب عليها بخط أسود ما يلي:-

- اسم وكالة الغاز ورقم تسجيلها لدى الدفاع المدني ورقم هاتفها.
- المحافظة / المدينة / القرية.

ب- تكتب المعلومات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة على جانبي الشاحنة وخلفها على أرضية صفراء (طبعة صفراء).

المادة (١٠) :- يجب ان تكون الشاحنة المستخدمة في توزيع الاسطوانات مزودة بطفاية يدوية نوع (بودره) بسعة ١٢ كغم أو (B.C.F) سعة ٦ كغم وتثبت على صندوق الشاحنة بواسطة حامل مناسب.

المادة (١١) :- يمنع استخدام الزامور في الشاحنة كمنبه للتدليل على وجود شاحنة توزيع اسطوانات الغاز وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية وتستخدم نفمة موسيقية متقطعة كمنبه لوجودها.

المادة (١٢) :- على موزع الغاز تسليم المستهلك (إذا طلب منه ذلك) فاتورة بالاسطوانة / الاسطوانات التي تم بيعها للمستهلك وعلى ان يكون مبيناً على الفاتورة اسم الموزع والتاريخ ووقت تسليم الاسطوانة / الاسطوانات للمستهلك.

المادة (١٣) :- على سائقي وسائط نقل وتوزيع اسطوانات الغاز مراعاة الشروط التالية وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية :-

- عدم وقوف وسائط النقل المحملة بالاسطوانات في الشوارع العامة داخل المدن ما عدا شاحنات التوزيع.
- عدم وقوف وسائط النقل بالقرب من المداخل والمخارج للمستودعات بعد الانتهاء من عمليات التحميل أو التفريغ.

- ج. إيقاف محرك واسطة النقل في أثناء التحميل أو التفريغ وإن يكون سابقها بالقرب منها.
- د. عدم توزيع الاسطوانات مباشرة للمستهلك من الشاحنات المخصصة للنقل.
- هـ. أن يكون بحوزته شهادة الفحص الفني للشاحنة مبنياً عليها تاريخ الفحص وإيرازها للمصفاة عند التعبئة.
- و. عدم التخزين بوسائط النقل.

المادة (١٤):- عند تحميل وتنزيل اسطوانات الغاز في محطات تعبئة الاسطوانات وفي مستودعات تخزين الاسطوانات يجب التقيد بما يلي وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية:-

- أ. التأكد من إغلاق صمامات اسطوانات الغاز ووجود غطاء الحماية عليها (ختم التعبئة).
- ب. عدم كذب اسطوانات الغاز في أثناء مناولتها ومراعاة الحرص على سلامة الاسطوانات.
- ج. عدم استعمال الاسطوانة أو توزيعها إذا لوحظ أن الصمام غير سليم أو عليه أية آثار ظاهرة نتيجة لصدمة أو انتفاخ أو غير ذلك مما قد يشكل خطورة على السلامة العامة.
- د. عدم التدخين قطعياً وإطفاء أي مصدر للاشتعال في أثناء عملية التحميل والتنزيل والتوزيع.

المادة (١٥):- إذا تبين أثناء عمليات التفريغ على مستودعات الغاز من قبل الجهات المختصة ممارسة عمليات مناولة غير صحيحة للأسطوانات أو وجود اسطوانات معيبة غير صالحة فإنه يتم ضبط تلك الاسطوانات وتحويلها إلى شركة مصفأة البترول الأردنية لفحصها وتحميل صاحب المستودع كافة التكاليف المترتبة على ذلك.

المادة (١٦):- يشترط في العاملين في تخزين وتوزيع ومناولة الغاز ما يلي:-

أ. أن يكون حاصلاً على شهادة اجتياز دورة الدفاع المدني التي تؤهله لهذا الغرض.

ب. أن يضع على صدره بطاقة تحمل صورته واسمه واسم الوكالة التي يعمل معها تخوله القيام بهذا العمل.

المادة (١٧) أ:- يترتب على كل من يقوم بإدارة مكتب لخدمة توزيع اسطوانات الغاز تنفيذاً لعقد موقع مع شركة مصفأة البترول الأردنية أن يثبت على المكتب لوحة تدهن باللون الأبيض ويكتب عليها بوضوح اسم المكتب، الرقم المعتمد للمكتب لدى الدفاع المدني وتلفون المكتب.

ب:- لا يسمح بتخزين أكثر من (١٥) اسطوانة سعة ١٢,٥ كغم مملوءة أو فارغة داخل مكتب خدمة التوزيع.

المادة (١٨) :- يشترط في مكتب خدمة التوزيع ما يلي:-

- أ- أن يكون المكتب مخصصاً من مديرية الدفاع المدني العامة.
- ب- عدم استخدام مكاتب خدمة التوزيع لتعبئة الاسطوانات وعدم استخدام وسائل الطبخ أو وسائل الانارة بالغاز داخلها أو القيام بممارسة أي عمل صناعي أو أعمال صيانة داخله.
- ج- تخزين الاسطوانات بشكل عامودي بحيث تكون صماماتها إلى الأعلى.
- د- توفير تهوية ملائمة وأن تكون التمديدات الكهربائية من النوع الذي لا يصدر شرراً.
- هـ- أن يثبت في المكتب في مكان بارز لوحة تتضمن أرقام سيارات التوزيع العائدة إليه أو المتعاملة معه.

المادة (١٩) :- يتم تطبيق هذه التعليمات بالتعاون والتنسيق بين الوزارة والجهات الرسمية المعنية بالامن والسلامة العامة (الدفاع المدني) ومؤسسة المواصفات والمقاييس.

وزير الطاقة والثروة المعدنية  
محمد صالح الحوراني



تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٨

تعليمات معدلة للتعليمات التطبيقية للشؤون

المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٥

ساحرة بموجب المادة (٥٨) من النظام المالي

رقم (٢) لسنة ١٩٩٤

المادة (١):-

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة للتعليمات التطبيقية للشؤون المالية لسنة ١٩٩٨) وتقرأ مع التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٥ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):-

يعدل نص المادة (٢٧) من التعليمات الأصلية بأضافة كلمة (مصدقة) بحيث تصبح بعد التعديل كما يلي :-  
" المادة (٢٧)

يقوم محاسبو الدوائر بتقديم البيان الحسابي النسخة الأولى من دفتر اليومية العامة (دفتر الصندوق) أو الأرسالية مصدقة من قبل الرئيس المباشر أو المسؤول الإداري في الدائرة ومرفقا به أرومات جلود الوصول مع النقد أو قسائم الإيداع (الفيش البنكية) المساوية لقيمة البيان في نهاية كل يوم ، الى محاسبي وزارة المالية في مختلف المراكز معززا بأمر القبض ليصار الى توقيعه وقبض قيمته وقيدده حسب الأصول " .

المادة (٣):-

يلغى نص المادة (٤٧) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
" المادة (٤٧)

يتوجب على الموظف المالي أن يقدم كفالة عدلية مصدقة حسب نظام الكفالات المعمول به ويكون رئيس الوحدة المالية مسؤولا عن أخذ هذه الكفالات وتديقها كل سنة أشهر للتأكد من نفاذها وملاءة الكفيل على أن تنظم الكفالات تحت الاشراف المباشر لأمين عام الدائرة على أن تتحمل الدائرة ما يخصها من نفقات الكفالة " .

المادة (٤):-

تعديل الفقرة (ب) من المادة (٤٨) من التعليمات الأصلية بالغناء عبارة - وزير المالية - الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة - الوزير المختص- .

المادة (٥):-

تعديل المادة (٥٣) من التعليمات الأصلية بأضافة عبارة "أمور الأجراء" .

المادة (٦):-

يلغى نص المادة (٥٧) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
" المادة (٥٧)

٥٧- يتولى الأمين العام ما يلي:-  
١- صلاحية الاتفاق من المخصصات المرصودة للدائرة في قانون الموازنه العامه وله تفويض هذه الصلاحية لموظفين رئيسيين في دائرته بموافقة الوزير المختص وإعلام وزارة المالية ودائرة الموازنه العامه بذلك خطيا وإرسال نماذج من توقيعات الموظفين المفوضين لوزارة المالية ودائرة الموازنه العامه .

- ٢- عقد النفقة من مخصصات الدائرة حسب الانظمة المرعية،
- ٣- تصفية النفقة معززة بوثائق إثبات النفقة .
- ب- يتولى المحافظ ما يلي:-
- ١- صلاحية الاتفاق من المخصصات المرصودة لمحافظة في قانون الموازنه العامه وله تفويض هذه الصلاحية لأي موظف رئيسي في محافظته بموافقة وزير الماليه وإعلام وزارة الماليه ودائرة الموازنه العامه بذلك خطياً ، وإرسال نماذج توقيع الموظف المفوض لهما .
- ٢- عقد النفقة من مخصصات المحافظة حسب الانظمة المرعية .
- ٣- تصفية النفقة معززة بوثائق أثبات النفقة .

المادة (٧):-

يلغى البند (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٦٠) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" شهادة براءة ذمة من دائرة ضريبة الدخل أو إضافة عبارة "ومأمور ضريبة الدخل بالاضافه لوظيفته" الى الشيك الصادر إذا زادت القيمة على (١٠٠٠) ألف دينار " .

المادة (٨):-

يلغى البند (٨) من الفقرة (ب) من المادة (٦٠) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" شهادة براءة ذمة من دائرة ضريبة الدخل أو إضافة عبارة "ومأمور تقدير ضريبة الدخل بالاضافه لوظيفته" على الشيك الصادر عند الدفعة النهائية" .

المادة (٩):-

يلغى البند (٤) من الفقرة (ج) من المادة (٦٠) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" شهادة براءة ذمة من دائرة ضريبة الدخل أو إضافة عبارة "ومأمور ضريبة الدخل بالاضافه لوظيفته" على الشيك الصادر إذا زادت القيمة على (١٠٠٠) ألف دينار " .

المادة (١٠):-

يلغى نص المادة (٦٣) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (٦٣)

يحول مستند الصرف بعد التنظيم الى رئيس الوحدة المالية للاطلاع عليه وتوقيعه وكتابة اسمه من ثلاثة مقاطع .

المادة (١١):-

تعدل المادة (٦٥) من التعليمات الاصلية بإلغاء عبارة -رئيس الدائرة- الواردة فيها والاستعاضه عنها بعبارة - الأمين العام- .

المادة (١٢):-

يلغى نص المادة (٦٦) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (٦٦)

أ- يحال مستند الصرف الى المدقق الداخلي في الدوائر المستقلة محاسبياً الذي عليه تدقيق جميع محتويات ومعززات مستند الصرف ومدى موافقته للقوانين والانظمة المالية ، ويوقع من قبله اشعاراً منه بإكتمال الشروط المطلوبه مع كتابة اسمه من ثلاثة مقاطع والتاريخ .

ب- يحال مستند الصرف في الدوائر غير المستقلة محاسبياً الى وحدة الرقابه الداخليه فيها التي عليها تدقيق جميع محتويات ومعززات مستند الصرف ومدى موافقته للقوانين والانظمة الماليه ويوقع من قبل المدقق المختص اشعاراً منه بإكتمال الشروط المطلوبه مع كتابة اسمه من ثلاثة مقاطع والتاريخ .

المادة (١٣):-

يلغى نص المادة (٦٨) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (٦٨)

يحال مستند الصرف بعد تدقيقه وتوقيعه من قبل المدقق الداخلي في الدوائر المستقلة محاسبياً أو من قبل المدققين في وزارة

المالية للدوائر غير المستقلة محاسبياً إلى رئيس وحدة الشؤون المالية المختص لأجازة صرفه من المفوضين بالتوقيع مع كتابة اسمه من ثلاثة مقاطع والتاريخ وفقاً لما يلي:-

- أ- من قبل موظف واحد إذا كانت قيمة مستند الصرف لا تتجاوز ألف دينار .
- ب- من قبل موظفين اثنين إذا كانت قيمة مستند الصرف لا تتجاوز عشرة آلاف دينار .
- ج- من قبل ثلاثة موظفين إذا كانت قيمة مستند الصرف تزيد على عشرة آلاف دينار .

المادة (١٤):-

يلغى نص المادة (٦٩) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (٦٩)

- أ- يحال مستند الصرف بعد توقيعه إلى وحدة الرقابة الداخلية للتأكد من صحة المستند والوثائق المرفقة والتأكد من مطابقته للتشريعات المالية سارية المفعول ثم ختمه وتوقيعه .
- ب- يحال مستند الصرف إلى وحدة الرقابة المالية (في حالة وجودها) للتدقيق والتأكد من مطابقته للتشريعات المالية سارية المفعول ثم ختمه وتوقيعه من رئيس هذه الوحدة أو أحد موظفيها .

المادة (١٥):-

يلغى الخطأ الرقمي (٧٥) البوارد ضمن المادة (٧٥) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالرقم (٧٤) .

المادة (١٦):-

يعدل نص المادة (٨٣) من التعليمات الأصلية وذلك باستبدال عبارة " المادة (٦٨) " بعبارة " المادة (٦٧) " .

المادة (١٧):-

يصحح الخطأ المطبعي لكلمة ( تنفيه ) الواردة ضمن المادة (٨٨/ب/١) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بكلمة (تنفيذ) .

المادة (١٨):-

يلغى نص المادة (١٢١) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (١٢١)

يقبل الشيك الذي لا تتجاوز قيمته ألف دينار دون تصديق من البنك المسحوب عليه و لا يجوز قبول شيكات غير مصدقة أو شيكات غير مصرفية (بنكية) متعددة من مكلف واحد يزيد مجموعها على ألف دينار " .

المادة (١٩):-

يلغى نص المادة (١٢٢) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (١٢٢)

لا يقبل الشيك المسحوب من قبل اشخاص أو جهات غير المذكورة في المادة (١٢٠) إذا زادت قيمته على ألف دينار إلا إذا كان شيكاً مصرفياً (بنكياً) أو كان مصدقاً من البنك المسحوب عليه ويتحمل الموظف المسؤولية الجزائية والمدنية إذا خالف ذلك عند إعادة الشيك " .

المادة (٢٠):-

يلغى نص المادة (١٢٤) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:-

" المادة (١٢٤)

لا يقبل أي شيك غير مصدق أو شيك غير مصرفي (بنكي) من أي مكلف سبق وأعيد له شيك أو شيكات لعدم صرفها " .

سليمان خالط  
وزير المالية

هكذا منه الأصل